النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 574 ■ من 10 الى 16 أكتوبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

لحسن موموش:

ضيف العدد

يعاني متقاعدو/ات المغرب من عدم الاعتراف وهدر الكرامة والتهميش والإقصاء من الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات 15

العمل الوحدوي من أجل الديمقراطية الشعبية يتطلب تقوية وتصليب مختلف جبهات نضال الشعب المغربي 06

أزمة النظام الرأسمالي واستمرار مسلسل تفقير الطبقات الشعبية 12

الحماية الاجتماعية بين طموح الشغيلة والتوجه النيوليبرالي للدولة

09 08 07

كلمة العدد:

سنة على طوفان التحرير

فلسطين ومقاومة الشعوب تنتصر

مرت سنة كاملة على ملحمة طوفان الأقصى، ولم يعد فقط ذكرى أو ذاكرة لمجموع التاريخ الانساني. بل لا تزال أعاصير الطوفان تعصف بما كان يسمى «أعتى قوة عسكرية في الشرق الأوسط» ولا تزال مشاهد الابادة في أوساط المدنيين في غزة والضفة الغربية وجنوب بيروت بديلا للصهيونية في فشلها في تحقيق صورة نصر، لعلها تشفي وتبرر ما يقترفه مجرمو الحرب وداعميهم من أمريكا وغيرها. وحدها هذه السنة تحمل معها دلالات ومعاني الطوفان وأهدافه وما يمكن أن يحدثه من تغيير وجه الشرق الأوسط ومحيطه الدولي.

إن الصمود الذي يجسده الشعب الفلسطيني البطل كما كان ولا يزال يتشبث بحقوقه الكاملة ويعلي راية المقاومة المسلحة رغم التضحيات الكبيرة في الأرواح والعتاد، يدفعنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى الى البحث في أشكال التضامن وكيفية تحويل كوارث هذه الحرب غير المتكافئة الى فرصة للتفكير سبل تجميع مكونات حركة تحررية صاعدة ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية في كل المستويات المحلية والاقليمية والعالمية.

لم تعد شعوب العالم العربي والمنطقة المغاربية تقبل أن تؤدي فاتورة تبعية الأنظمة الحاكمة في المنطقة وأصبحت قادرة على الانتفاض والتظاهر العلني في الشارع العام ضد السياسات المنتجة للفقر والاقصاء الاجتماعي، هذا ما سجلناه من خلال عدة حراكات شعبية منظمة بشكل من الأشكال المرنة التي واجهت أنظمة الاستبداد في تونس ومصر وغيرها في سيرورات ثورية واعدة اذا ما انتظمت وتنظمت تحت قيادات ثورية وليست قيادات بورجوازية انتهازية...

نحن اليوم أمام رصد قوى شعبية مناضلة بمختلف الفئات المجتمعية التي يمكنها أن تشكل في تقاطعها وتلاقيها الموضوعي حول تنامي عداء الشعوب للإمبريالية وطموحها نحو تقرير مصيرها وتحررها من التبعية. هي امكانية كبيرة لتشييد صرح تنظيمي مناهض للإمبريالية والصهيونية والرجعية.

قليلا ما نثمن ونبني على الواقر من الامكانيات، وما يفيدنا في الكيفية التي تمكننا من المراكمة الايجابية واستعمالها بشكل خلاق بما يساعدنا على رسم عناوين عالم عادل، حياة تجمع الشعوب في سلام، خاصة اذا ما تم تجاوز سلبيات تجربة تراكمت فيها:

– نزعة الانقسام وعقيدة التخوين والانتصار للخصوصية على حساب الكونية والمشترك.

– رسم العناوين العامة لمفهوم ومضمون «الحركة التحررية» على ضوء التحوات الراهنة.

– رد الاعتبار لمفهوم الهوية في ترابطها والانتماء للوطن في أبعادها القومية والأممية.

– الربط الجدلي بين الصراعات ذات البعد الهوياتي المناطقي والصراعات الطبقية والتحررية وتطويرها بما يساهم في فرز مكونات الحركة التحررية ويغني أهدافها.

– تنويع وسائط الاتصال والتواصل خاصة مع توافر الوسائل التكنولوجية وتطوير وسائط اتصال خاصة...

– العمل على الواجهة الثقافية وتطوير خطاب المقاومة بما يمكنها من دمج الطاقات الفنية والرياضية الشابة لقوة تواصلها وسرعة انتشارها.

إن رد الاعتبار لثقافة الاختلاف في اطار الوحدة، والدعاية للتجربة الحالية للمقاومة الموحدة على أرضية الأهداف المشتركة، هو السبيل الذي يمكن من بناء جبهات المقاومة على جميع الأصعدة. يمكن أيضا من وضع البرامج والخطط التي ترتقي بنضال الشعوب إلى ربط نضالهم الوطني التحرري في ربط جدلي بنضالهم الطبقي لتحقيق القضاء على التبعية والاستبداد من جهة وفي نفس الوقت مواجهة مختلف مظاهر الاستغلال والاضطهاد ضمن مسيرة وحدة الشعوب.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

في الذكرى الأولى لانطلاق طوفان الاقصى:

أحزاب ومنظمات عربية ومغاربية تدعو لتطوير اشكال الدعم والتضامن مع المقاومة

يمر اليوم عام كامل على عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والتي وجهت فيها ضربة قوية لكيان الاحتلال وأعادت المبادرة للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة. كما يمر عام على انطلاق فصل جديد من حرب الابادة الجماعية والتصفية التي طالت البشر والشجر والحجر في غزة وفي الضفة، وها هي تمتد اليوم الى شعب لبنان ومقاومته التي قدمت قائدها الشهيد حسن نصر الله قربانا على طريق تحرير فلسطين، كل فلسطين.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه، والتي تعتبر نفسها جزء اصيلا في حركة التحرر الوطني بالمنطقة، إذ تجدد اعتزازها بكل فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق، وإذ تؤكد انحيازها المبدئي للنضال التحرري بكل أشكاله وعلى رأسه المقاومة المسلحة، فإنها:

-تعتبر أن العربدة الصهيونية ما كان لها ان تتم لولا الانخراط العضوي للإمبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية التي تلف وراءها باقي الدول الاستعمارية الكبرى بما في ذلك الدول الاروبية، ولولا التواطؤ المخزي لأنظمة الذل والعمالة والتطبيع في المنطقة وتعاونها مع العدو.

-تجدد تحيات الاكبار والتقدير لجبهات الإسناد التي وجهت ضربات موجعة لكيان الاحتلال، الامر الذي أرغمه على تحويل ثقل المعركة الى الساحة اللبنانية، فضلا عن استهداف اليمن كدليل آخر على فشله وعجزه أمام المقاومة البطلة في غزة رغم حجم الدمار و هوله.

-تجدد دعمها غير المشروط للشعب اللبناني ولمقاومته الباسلة في التصدي للعدوان وانتهاك السيادة واستهداف النسيج المجتمعي بلعب ورقة الطائفية التي فشلت سابقا.

-تدعو الجماهير الشعبية وقواها التقدمية في المنطقة وفي العالم إلى إعلان الغضب والالتحام بالساحات لتوسيع مقاطعة كيان الاحتلال وتجذير التضامن والاسناد المعنوي والمادي، وللضغط على الأنظمة والمؤسسات الدولية والاقليمية كي توقف المجازر الصهيونية ضد شعوب محور المقاومة بشكل عام وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الذي يمثل طليعة معركة التحرر والانعتاق بالنسبة لكل شعوب المنطقة والإنسانية التقدمية جمعاء.

-المجد للشهداء، الحرية للأسرى، العزة للمقاومة والنصر للشعب الفلسطيني واللبناني.

-تسقط الصهيونية والإمبريالية والرجعية العربية.

في 7 اكتوبر/تشرين الأول 2024

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

1-حزب العمال-تونس
2-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
3-الحزب الشيوعي اللبناني
4-حزب النهج الديمقراطي العمالي-المغرب
5-حركة نستطيع-موريتانيا
6-الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
7-حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني
8-حزب الشعب الديموقراطي الاردني حشد.
9-حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد-تونس
10-حزب القطب-تونس
11- تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية CODESA
12-حزب الشعب الفلسطيني
13-الحزب الشيوعي الأردني
14-حزب التحالف الشعبي الاشتراكي-مصر
15-الحركة التقدمية الكويتية
16-الحزب الشيوعي السوداني

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع:

▪ تشيد بالنجاح الكبير للمسيرة الوطنية التي دعت لها بالرباط يوم الأحد 6 أكتوبر2024،

▪ تنوه بنجاح اليوم الوطني السابع عشر الذي استجابت له أكثر من 30 مدينة.

▪ تجدد العزم على مواصلة النضال وتقويته دعما للمقاومة حتى إسقاط التطبيع

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بعد تقييمها الأولي للفعاليات التي نظمتها الجبهة بمناسبة الذكرى الأولى لانطلاق ملحمة معركة طوفان الأقصى المجيدة،

تحت شعار «سنة من الصمود والمقاومة ضد الجرائم الصهيونية، سنة من التضامن والنضال لإسقاط التطبيع المخزني» تعلن للرأي العام ما يلي:

1.تشيد بالنجاح الكبير للمسيرة التي نظمتها بالرباط يوم الأحد 6 أكتوبر 2024 والتي كانت بالفعل مسيرة شعبية كبرى ستبقى متميزة وخالدة في سجل المحطات التضامنية الكبرى مع الشعب الفلسطيني المقاوم.

2.تعتز بنجاح اليوم الوطني السابع عشر، الاحتجاجي ضد الإبادة والتطبيع، والتضامني مع الشعبين الفلسطيني واللبناني والمقاومة المسلحة بمختلف فصائلها وأماكن تواجدها، والذي شاركت فيه أكثر من 30 مدينة.

3.تدين القمع والمنع الذي تعرضت له المسيرة الشعبية بوجدة والوقفة التضامنية بأكادير وتعنيف المشاركين فيهما.

4.توجه تحية تقدير واعتزاز للمواطنين والمواطنات نساء رجالا وشيبا وشبابا وأطفالا، ولكل مكونات الجبهة التسعة عشر وفروعها الممتدة على طول المغرب على ما بذلوه من مجهودات كبرى لانجاح هذه الفعاليات، وتجدد العزم على المضي قدما في خطها النضالي على طريق دعم الشعب الفلسطيني والانتصار لمقاومته حتى إسقاط التطبيع مع كيان الاحتلال الصهيوني.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

الرباط، 8 أكتوبر 2024.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
المكتب الجهوي لجهة الجنوب
بيان

في إطار مواكبة و تتبع عمل واشتغال فروع حزب النهج الديمقراطي العمالي ، والوقوف على أوضاعها التنظيمية بمختلف الجهات ، قام أعضاء من المكتب السياسي للحزب بزيارة تنظيمية للكتابة الجهوية بالجنوب يوم الأحد 29 شتنبر 2024 ،تم الوقوف خلالها على الأوضاع التنظيمية و الاستماع للتقارير المنجزة عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية و مختلف النضالات والاحتجاجات التي تخوضها الساكنة بالجهة احتجاجا على سياسات المخزن و استمرار نهب الثروات وانتزاع الأراضي و تَغَوُّل الباطرونا ، و قد تم التوقف بالدراسة و التحليل على أوضاع الجهة التي تحملت اكثر من باقي مناطق المغرب الآثار المؤلمة لأزمات متتالية، بدءا بالأزمة الصحية الناتجة عن كورونا19-، وقبلها الأزمة الاقتصادية التي انفجرت سنة 2008 و التي لا تزال مستمرة، بل ازدادت تفاقما مع التضخم الذي أدى إلى ارتفاع مهول في الأسعار، ما زاد من تأزم أوضاع غالبية ساكنة الجهة التي تشكو من تدني قدرتها الشرائية نتيجة تفشي العطالة و معاناة اليد العاملة بالجهة، نظرا لجشع الباطرونا، التي ما فتئت تهدد العاملات و العمال بالتسريح و الطرد، كلما حاولت الطبقة العاملة تنظيم نفسها و المطالبة بحقوقها المشروعة.

لقد عانت جهة الجنوب أيضاً، كما باقي مناطق المغرب، من الجفاف لسنوات متتالية مما انعكس سلباً على الأنشطة الزراعية التقليدية ، وتعقدت إثر ذلك الأوضاع المعيشية لغالبية سكان الجهة خاصة منهم سكان البوادي الذين عانوا من العطش والجفاف. وانضافت إليها مخلفات الزلزال الذي ضرب مناطق عدة من هذه الجهة خلال شهر شتنبر 2023 وكذا الفيضانات الاخيرة نتيجة الأمطار الطوفانية التي شهدتها المنطقة الجنوبية / الشرقية للجهة، مما خلف ضحايًا في الأرواح واتلاف المزروعات، ونفوق المواشي وتدمير البنية التحتية المهترئة.

وعليه فَبَعْدَ استكمال مناقشة و تدارس الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي العمالي بالجنوب مختلف النقاط المدرجة بجدول أعمال هذا الاجتماع وصياغة الخلاصات فإنها تبلغ الرأي العام ما يلي:

لا يسعنا في الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب إلا أن:

1 ــ نقف وقفة إجلال وتقدير للمقاومة في كل من فلسطين وجبهات الإسناد بكل من لبنان واليمن والعراق وسوريا التي قَدَّمتْ وتُقدِّم قوافل الشهداء دفاعا عن غزة وفلسطين ضد الأطماع الصهيونية الإمبريالية بالمنطقة ، التي تستهدف القادة الميدانيين والسياسيين : كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين / قائد حركة حماس الشهيد إسماعيل هنية / و الشهيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني وغيرهم.. ،حفظا للكرامة و السيادة.)

2 ــ نتقدم أحر التعازي لكل رفاقنا بالنهج الديمقراطي العمالي، قيادة وقواعدا، في وفاة رفيقنا المناضل الأممي بوبكر الخمليشي ، ولعائلته الصغيرة ونتمنى لهم الصبر والسلوان .

3ــ نطالب الدولة المغربية بإعلان منطقة الجنوب الشرقي المتضررة من الفيضانات الأخيرة منطقة منكوبة مع الإعلان عن حالة الطوارئ بها استجابة لمتطلبات الحياة والإسراع بتقديم الدعم الفوري لسكانها وتقديم التعويض للذين تضرروا منهم جَرَّاء الفيضانات ، واتخاذ كل التدابير والاجراءات الوقائية لحماية كل المناطق المهددة بالفيضانات (منطقة الكفيفات وأولاد داحو بسوس نموذجا)

4 ــ نطالب بإيجاد حلول لمطالب ضحايا الزلزال بإقليم تارودانت والاسراع بإعادة التعمير و رفع الحيف والتهميش عن المنطقة.

5 ــ نطالب كذلك برفع الحيف والاحتقار التي تعاني منه الفئات الشعبية الهشة العاملة بالقطاع غير المهيكل وعن العمال بمختلف القطاعات، خاصة العمال الزراعيين الذين يعانون من الاستغلال المكثف والبشع من طرف الباطرونا التي تستغلهم في ظروف لا إنسانية، وتعاقبهم بالطرد والمحاكمات الصورية،لا لشيء الا لمطالبتهم بحقوقهم المشروعة ومحاولتهم تنظيم أنفسهم في إطارات نقابية للدفاع عن حقوقهم .

6 ــ نطالب الدولة برفع يدها عن أراضي القبائل والسكان الأصليين وإلغاء ما أقدمت عليه أو تعتزم القيام به من إنشاء منتزهات ومحميات بهذه الأراضي .

7 ــ نعلن عن تضامننا مع طلبة الطب في نضالاتهم المشروعة ونطالب بإيجاد حلول لمطالبهم عبر حوار بَنَّاء عوض اللجوء للتهديد والتعنيف والمتابعات والمحاكمات، التي لن تزيد الوضع إلا تأزما، كما ندعو بنفس المناسبة باقي الطلاب بجامعة ابن زهر ومختلف الاقطاب الجامعية بالجهة الى نبذ العنف وتنسيق الجهود لتحقيق مطالبهم العادلة في السكن والتغذية والرفع من مستوى المنحة وجودة التعليم وأيضا لتحصين الجامعة من كل تغلغل صهيوني قد يتربص بها.

رسالة عاملة بشركة «سيكوميك» بمكناس

بعد تفكير طويل ومعمق قررت أن أراسلك أمي ، أعرف أن حروفي دونتها بحرق، وأن رسالتي لن تصلك، لأنك أنت هناك! وأنا هنا! لكن صوتي و حرقتي ستحسين بها. أمي، دائما أستحضرك، في كلامي، في منامي.. رغم أنني لا أنام.

أربعين سنة مرت في المعمل، في الاستغلال، في عز شبابي التحقت بالعمل، اشتغلت في صمت، وعانيت في صمت، اشتغلت في ظروف عمل جد قاسية، محرومة من كل حقوقي المنصوصة في قانون الشغل والذي وضعوه لحمايتهم ولحماية ممتلكاتهم.

أمي..، حتى المنزل الذي أسكنه لم يأويني، فقدت الحنين، وفقدت الأمل، حتى أولادي فقدوا حناني لهم.

أتدرين لماذا يا أمي؟

لأنني مشردة، مشردة في الشارع العام، لقد شردوني ، بعدما استغلوني طيلة أربعين سنة، نعم بعدما طرقت أبواب عدة، وراسلت إدارات عدة.

أمي لقد تاجروا في قضيتي، جلت في شوارع مكناس، شارعا شارعا، صرختي صارت مألوفة، ولا لمن تنادي، لقد خيروني بين الاستسلام والاستسلام، ورفضت واخترت الصمود،

أمي...

في وطني.. قيادات نقابية بروقراطية، أحزاب تاريخ مدة الصلاحية المحددة لها انتهت..،

في وطني ليس هناك دفئ، القوي يأكل الضعيف.

في وطني قانونهم يحميهم و يشرد أمثالي، أمي.. إنني هنا أكثر من ثلاثة أشهر، مشردة، وحتى الأكواخ التي بنيناها لتأوي مرضانا، نهشوها كالكلاب، اتهمونا بالباطل، وتهجموا علينا بكل الأساليب، دماؤنا سالت أمام الملأ، نهان يومياً، نعرف أن الكل تواطأ مع ملفنا، النظام الباطرونا القيادة البروقراطية للنقابة ، ثلاث سنوات ذقنا فيها مرارة الواقع الملغوم، ثلاث سنوات تعرت كل الشعارات الزائفة،

أمي أنا لازلت هنا، فقد تعاهدنا بأن نستشهد ونحن واقفات، فلن نستسلم ولن نستسلم،

أمي أعرف أنني سأحترق لأن الطريق مظلم وحالك، وعلى جنباته كلاب وذئاب تريد إفتراسنا وهي مصممة على ذلك ، لكن لسنا طعمة سهلة لهم،

أمي... الأعداء تطوقنا في كل مكان، والعصابات المأجورة والمحمية المدججة بكل أنواع الأسلحة من عصي سكاكين.. تهاجمنا كل يوم كل ساعة كل دقيقة، كل يوم هناك ضحية وأنا أعرف أن دوري كضحية سيأتي، أمي... اطمإني إنني قوية كما كنت، وسأبقى كذلك، ولن أعود إلى البيت إلا وأنا منتصرة، فالموت واقفا خير من العيش راكعا.

تلاميذ وتلميذات منطقة اخلالقة بجماعة مكناسة الشرقية:
معاناة بعد المدرسة وغياب النقل المدرسي... وهدر مدرسي في الأفق

في خطوة احتجاجية، ومن أجل عرض معاناتهم/ن على المسؤول الأول بالإقليم، التحق تلاميذ وتلميذات منطقة اخلالقة بجماعة مكناسة الشرقية، بمعية أبائهم وأولياء أمورهم إلى عمالة الإقليم بعد عدم التعاطي الإيجابي مع شكاويهم، وآخرها شكاية موجهة إلى عامل الإقليم بتاريخ 22 شتنبر 2024.

وانطلاقا من شكايات أباء وأولياء التلاميذ، وتصريحاتهم لعضو مكتب فرع الجمعية، مفادها أن أبناءهم يتخبطون في وضعية مأسوية عند متابعة مسارهم الدراسي بفرعية بعيدة عن محل سكناهم بعد أن تم إغلاق فرعية اخلالقة التابعة لمجموعة مدارس بوقلال، حيث يضطر التلاميذ، في غياب النقل المدرسي، إلى قطع مسافة تفوق 8 كيلومترات يوميا مشيا على الأقدام وفي كل فصول السنة، محملين بحقائب تفوق طاقاتهم وقدراتهم الجسدية، والعودة في أوقات متأخرة من المساء، وكذا لمخاطر الطريق من تعرضهم للكلاب، ويضيف أحد الآباء أن مستوى التلاميذ بلغ إلى درجة مؤسفة وكارثية بالنظر للنتائج المتحصل عليها عند التحاقهم بالمستوى الثانوي الإعدادي. ويطالب آباء وأولياء التلاميذ ببعث لجنة مدرسية للوقوف على هذه الوضعية عن قرب بفرعية اخلالقة المغلقة والتي تتوفر على 19 تلميذ وتلميذة بمختلف المستويات والمطالبة بفتح أبواب الفرعية تجنبا لهذه المعاناة أو توفير النقل المدرسي لأبنائهم.

من جهتنا كفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة، وانطلاقا من مسؤوليتنا في الدفاع عن حقوق الطفل، ومنها حقه في التمدرس في ظروف لائقة، نعلن تضامننا مع مطالب الآباء والأبناء، ونطالب بالتعاطي الإيجابي معها من خلال إعادة فتح الفرعية المغلقة أو توفير النقل المدرسي، لرفع المعاناة عن الآباء والتلاميذ وتفاديا لمعضلة الهدر المدرسي التي قد تهدد مستقبلهم.

شبكة «تَقاطُع» للحقوق الشغلية تتضامن مع نضالات العمال ومع الاحتجاجات الشعبية وتحذر من تمرير قانون الإضراب

مباشرة بعد مشاركتها في المسيرة الشعبية الوطنية التي شهدتها مدينة الرباط يوم الأحد 6 أكتوبر 2024 تحت شعار «سنة من الصمود والمقاومة ضد الجرائم الصهيونية، سنة من التضامن والنضال لإسقاط التطبيع المخزني»، عقدت لجنة المتابعة لشبكة «تقاطع» اجتماعا عاديا استحضرت في بدايته استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من جراء العدوان الصهيوني المدعوم من الإمبريالية والرجعية، والذي اتسع الآن ليشمل الشعب اللبناني وباقي شعوب المنطقة. كما توقفت لجنة المتابعة عند مستجدات عالم الشغل بالمغرب الذي يتميز على الخصوص بتراجع نسبة النشاط (44.2%) وتنامي البطالة (13.1%)»، واستشراء هشاشة التشغيل، الممتدة باطراد إلى قطاعات الدولة، عبر شركات العمل المؤقت وقناع المناولة، ضحيته الأولى نساء، مع ما يلازمه من خضوع الأجراء للاستغلال في ظروف عمل سيئة ومهدده لصحتهم وحياتهم، ما يفسر إلى جانب ضعف تفتيش الشغل، النسبة العالية لضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب. هذا فضلا عن تدهور أوضاع مختلف فئات الشغيلة والمتقاعدين من جراء جمود الأجور والمعاشات وارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية وتراجع ظروف العمل في مواقع الإنتاج، ناهيك عن انهيار أوضاع أغلب الكادحات والكادحين نتيجة لعقود من الاختيارات اللاشعبية للدولة المغربية ولإملاءات المؤسسات المالية العالمية وتوالي الأزمات والكوارث الطبيعية والصحية والاجتماعية.

إن لجنة المتابعة لشبكة «تَقاطُع» للدفاع عن حقوق الشغيلة بعد استحضارها للظروف السالفة الذكر وتقييمها لأشتغال الشبكة على مستويات التضامن والتحسيس

تستنكر النهج القمعي الذي تسلكه الدولة إزاء مختلف النضالات المشروعة للجماهير الشعبية بكافة مناطق المغرب، وتدين القمع الوحشي الذي تتعرض له الاحتجاجات السلمية لطلبة الطب وفروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وضحايا الكوارث الطبيعية والسياسات العمومية، فضلا عن القمع الذي تتعرض له النضالات العمالية من طرف تحالف الباطرونا والسلطة والقضاء الطبقي بجميع مواقع الإنتاج.

والترافع:

تعبر عن إدانتها للحرب الاستعمارية التي يقودها التحالف الصهيوني الإمبريالي الرجعي على مرأى من المنتظم الدولي ضد الشعب الفلسطيني وباقي شعوب المنطقة بلبنان والعراق وإيران واليمن... وتدعو إلى مواصلة النضال المحلي من أجل إسقاط التطبيع المخزني مع العدو الصهيوني ودعم كفاح الشعب الفلسطيني البطل حتى إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

تستنكر النهج القمعي الذي تسلكه الدولة إزاء مختلف النضالات المشروعة للجماهير الشعبية بكافة مناطق المغرب، وتدين القمع الوحشي الذي تتعرض له الاحتجاجات السلمية لطلبة الطب وفروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وضحايا الكوارث الطبيعية والسياسات العمومية، فضلا عن القمع الذي تتعرض له النضالات العمالية من طرف تحالف الباطرونا والسلطة والقضاء الطبقي بجميع مواقع الإنتاج. وفي هذا الصدد تعبر شبكة «تقاطع» عن مساندتها لمعركة عمال مناجم بوازار في شهرها الرابع، وعمال مناجم كاديتاف ببني تجيت، وعاملات وعمال سيكوميك بمكناس في مواجهة الاستغلال الرأسمالي والقمع المخزني والفساد النقابي، وعمال حليب «جودة» التابعين لتعاونية كوباك، ومستخدمات ومستخدمي قطاع الماء الصالح للشرب أمام المصير الغامض الذي ينتظرهم بعد خوصصة القطاع، وكافة نضالات المعطلين والمتقاعدين وعموم الشغيلة بالمغرب.

تعبر عن قلقها من تعثر «الحوار الاجتماعي» والتكتم غير المبرر حول مضمون ونتائج جولة شهر شتنبر المنصرم، وتخشى أن تكون السرية التي تلتزمها جميع أطراف «الحوار الاجتماعي» وسيلة لتمرير مشروع جديد لقانون الإضراب لا يقل رجعية وتراجعية عن حق تاريخي للطبقة العاملة وللقوى المناضلة ببلادنا. كما تسجل شبكة «تقاطع» عدم تطبيق الباطرونا للزيادة في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي وبالتالي التراجع عمليا عن توحيده مع نظيره بالقطاع الصناعي في أفق 2028 طبقا لاتفاق أبريل 2022.

تستنكر الاستغلال المفرط للعاملات والعمال الأجانب القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وتشغيلهم/هن في المعامل والضيعات والأوراش والمنازل في شروط خطيرة وحاطة بالكرامة، وتطالب باحترام معايير الشغل المحلية والدولية عند تشغيل هؤلاء مهما كانت وضعيتهم/هن الإدارية المتعلقة بالإقامة بالمغرب.

تجدد نداءها لكافة مكونات الساحة النقابية من أجل توحيد نضالات الشغيلة المغربية في مواجهة، ضرب القدرة الشرائية وزحف الخوصصة وتمرير المشاريع التراجعية، وللتصدي لمسلسل القمع المخزني المسلط على النضالات العمالية والشعبية، ولتحقيق المطالب العالقة والمطامح المشروعة لهذه الفئات الكادحة.

لجنة المتابعة
الرباط في 06 أكتوبر 2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة للشرق:

لا للتهميش والاقصاء للجهة الشرقية ...

كل الدعم لنضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين بالجهة

عقد المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالشرق اجتماعه العادي يوم الجمعة27 شتنبر 2024 وبعد تدارس المستجدات السياسية والاجتماعية ذات الاهتمام يعلن ما يلي:

• يقدم تعازيه الحارة لعائلات شهداء لقمة العيش بكل من مدينة ببني تجيت ومدينة جرادة ، ويستنكر الاستغلال البشع الذي يتعرض له العمال من جراء انتهاك كل الحقوق الشغلية ب»شركات» تدبير الاستغلال للمعدن ببني تيجيت ،ويتضامن مع نضالات العمال بالمنطقة.

• يجدد تأكيده أن الأزمة الخانقة التي تعيشها الجهة الشرقية منذ إغلاق الحدود مع الجزائر و تشديد القيود على الحدود بين المغرب ومليلية المحتلة زادت بشكل عميق من معاناة الطبقات الشعبية بسبب البطالة والتفقير والغلاء والتهميش والمشاكل البنيوية لقطاع الصحة والتعليم نتيجة الخوصصة المتوحشة وغياب مشاريع تنموية أو اجتماعية استراتيجية حقيقية مما يكرس التعامل الرسمي مع الجهة الشرقية بالمنطق الاستعماري القديم ك»مغرب غير نافع» ويجعل الشباب لا يفكر سوى في الهجرة .

• يتضامن مع احتجاجات ساكنة تندرارة في نضالهم من أجل الاستفادة من السكن اللائق ، ويطالب الدولة برفع التهميش عن منطقة الظهرة وإقليم فيجيج ، والإلغاء النهائي لمشروع خوصصة تدبير الماء بفيجيج .

• يعلن تضامنه مع المواطنين/آت ضحايا سيول الفيضانات بالجنوب الشرقي وما خلفته من أضرار مادية ومعنوية وبشرية كثيرة، هذه الفيضانات التي كشفت للمرة الألف عن التدهور والهشاشة الكبيرة للبنيات التحتية والأوضاع الاجتماعية للسكان، ويطالب الجهات المسؤولة بالتدخل العاجل لإصلاح الوضع بشكل جذري من حيث البنية التحتية وتعويض الخسائر والأضرار المادية والمعنوية والبشرية، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الكوارث.

• ينبه إلى خطورة تعطيل أو تأجيل أو إلغاء ونقل المشاريع التي انتظرها وناضل من أجلها السكان لعقود كالمستشفى الإقليمي بجرسيف وسد تاركا أومادي ، ومشاريع الطرق والبنيات التحتية المختلفة بأقاليم الجهة.

• يجدد دعمه لطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في برامج نضالاتهم الموحدة من أجل حلول عادلة لمطالبهم المشروعة، ويعلن تضامنه معهم ضد القمع والحصار.يتضامن مع عمال النظافة ببني إدرار وبباقي المناطق بالجهة وكذا عمال وعاملات النظافة المطرودات من إحدى مصحة الضمان الاجتماعي بوجدة وغيرها.

• يتضامن مع العمال الزراعيين ببركان ويهنئهم على صمودهم الذي أفضى إلى تنفيذ الاتفاق المبرم والحكم بالبراءة على الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ببركان المناضل نورالدين بقال .

• يتضامن مع المناضل النقابي في قطاع العدل محمد الصالحي، ويرفض محاكمة المناضلين بسبب نشاطهم النقابي ويدعو التراجع عن هذا الحكم التعسفي.

• يجدد تنديده بحصار التنظيمات التقدمية والديمقراطية بمنعها من القاعات العمومية أو حرمانها من وصولات الإيداع القانوني، أو حصار عملها ومضايقة العديد عمل المناضلين.

• يهنئ نساء ورجال التعليم بمناسبة اليوم العالمي للمدرس (5 أكتوبر) والذكرى الأولى للحراك التعليمي للسنة الماضية ويعتز بهذا المكون الاجتماعي المناضل في الحركة النقابية من أجل الدفاع عن الحقوق وعن المدرسة العمومية ضد الخوصصة الزاحفة

• إدانته بشدة للاعتداءات الصهيونية المستمرة على الشعبين الفلسطيني واللبناني و استنكاره الاغتيالات الإرهابية التي طالت قيادات المقاومة واستمرار جنون الإبادة المستمرة للشعبين بدعم مباشر للو. م.أ والغرب الرأسمالي

• يدعو كل المناضلات والمناضلين وعموم الجماهير إلى الانخراط المكثف في كل البرامج النضالية لل»جبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» و خاصة برنامج تخليد الذكرى الأولى ل»طوفان الأقصى».

المكتب الجهوي
2024-10-03

بعض سمات الدخول المدرسي للموسم الحالي 2024 / 2025

يعرف الدخول المدرسي للموسم الحالي 2024/2025 عدة اختلالات كسابقيه في عدة مجالات. فالواقع المعاش في القطاع ووضعية المدرسة العمومية وأوضاع نساء ورجال التعليم تفند شعارات الحكومة ووزارتها الوصية على قطاع التعليم حول الجودة والانصاف والتعليم الجيد وتكافؤ الفرص. وفي ما يلي نقدم بعض الاختلالات التي يعرفه القطاع في بعض المجالات:

حسن الحيموتي

– البنايات والإحداثيات: مجموعة من المؤسسات التعليمية المبرمجة للدخول المدرسي لهذا الموسم عرفت تعثرا في الإنجاز والبعض منها لم تبتدأ فيه الأشغال بعد مما أثر سلبا على الدخول المدرسي وارتباكا لدى الأسر والتلاميذ بحيث، أصبحت بعض المؤسسات التعليمية تعمل كمؤسستين (استضافة المؤسسة الأصلية للمؤسسة المحدثة غير المكتملة) مما نتج عنه اكتظاظ في الأقسام ونقص في ساعات التدريس بالنسبة للتلاميذ والتلميذات.

– تجهيز المؤسسات: نقصد هنا بتجهيز المؤسسات، تجهيز المختبرات العلمية بالوسائل الديداكتيكية اللازمة، تجهيز الملاعب الرياضية بالمعدات الرياضية لمزاولة مختلف الأنشطة الرياضية، الخرائط والمعدات اللازمة لتدريس مادة الاجتماعيات ... بالنسبة للمؤسسات المحدثة لاحظنا أنه يتم إعطاء الاولوية للمرافق التربوية كالإدارة والاقسام و المرافق الصحية في البناء وإغفال تجهيز المؤسسات بالمعدات الديداكتيكية. فمنذ سنة 2018 لم يتم تجهيز المؤسسات التعليمية وخاصة المحدثة منها، وهذا يضرب في العمق شعار الجودة التي ترفعه الوزارة الوصية على القطاع بحيث، يتم الاقتصار فقط على الدروس النظرية بدون الأعمال التطبيقية مما ينتج عنه تلاميذ/ت بعيدين عن الواقع وعن المنهاج العلمي.

– ملف السكنيات المحتلة: هذا الملف الساخن يعرف كذلك تعثرا كبيرا بحيث نجد الكثيرين ممن تقاعدوا ومنهم مسؤولين كبار لازالوا يحتلون السكنيات مند سنوات، والإدارة متماطلة بالتعامل بالجدية اللازمة مع هذا الملف سواء في تتبع المساطر القانونية أو تنفيذ الأحكام الصادرة في حق المحتلين قصد إفراغ السكنيات.

– تعميم بعض المواد: بالنسبة لوضعية اللغة الأمازيغية نسجل التراجع عن تعميمها والتقليص من عدد الخرجين من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين المتخصصين لتدريسها، بل تم تغييبها في مشروع ما يسمى مدارس الريادة مع تسجيل ضعف الحصيص الزمني المخصص لها وعدم توفر الكتب المدرسية الخاصة باللغة الأمازيغية المعتمدة في التعليم الابتدائي في المكتبات. بالنسبة لوضعية تعميم اللغة الإنجليزية على مستويات الثانوي الاعدادي لم يتم بنسبة 100% كما كان مخططا له نظرا للخصاص المهول في أطر التدريس لهذه المادة، كما نسجل عدم توفر الكتاب المدرسي الخاص بالمستويين الاولى والثانية اعدادي على المستوى الوطني عامة.

ملف السكنيات المحتلة: هذا الملف الساخن يعرف كذلك تعثرا كبيرا بحيث نجد الكثيرين ممن تقاعدوا ومنهم مسؤولين كبار لازالوا يحتلون السكنيات مند سنوات، والإدارة متماطلة بالتعامل بالجدية اللازمة مع هذا الملف سواء في تتبع المساطر القانونية أو تنفيذ الأحكام الصادرة في حق المحتلين قصد إفراغ السكنيات.

– مشروع مؤسسات الريادة: هذا المشروع الذي هللت له الوزارة بانه الحل الأمثل لمشكل التعليم بالمغرب، فبدوره يعرف اختلالات كبيرة سواء في جانبه البيداغوجي أو التربوي أو المحتوى التعليمي المدرس للتلاميذ/ت. كما نسجل اخفاق الوزارة في توفير العدة البيداغوجية الرقمية في المؤسسات والاكتفاء بالعدة الورقية والتي سجل فيها نقص في كراسات المتعلمين في مجموع من المؤسسات.

– وضعية الموارد البشرية: يسجل نقص كبير في أساتذة بعض المواد كالرياضيات، الإنكليزية، الأمازيغية .... مما يؤثر سلبا على زمن التعلم للتلاميذ والتلميذات وينتج عنه الاكتظاظ في الأقسام. كما نسجل أيضا الخصاص الكبير في الأطر الإدارية وتكليف متصرفين تربويين لتدبير أكثر من مؤسسة ونقص مهول لأطر المراقبة التربوية بحيث نجد في أغلب الأحيان مفتش/ة واحد/ة لمادة معينة يؤطر جميع أساتذة/ت المديرية لهذه المادة. فغياب حركة انتقالية جهوية ومحلية عادلة وشفافة والاقتصار على تدبير الفائض والخصاص وفق مقاربات المديريات والأكاديميات يضرب في العمق الاستقرار النفسي والاجتماعي والمهني لنساء ورجال التعليم.

– التعليم الأولي : هذا الملف يتم تدبيره بشراكة مع مجموع من الجمعيات منها ثلاث جمعيات وطنية. وهو شكل من أشكال الهشاشة في القطاع بحيث، يتم العمل بالعقدة وحسب رغبات مسؤولي الجمعيات والمديريات الاقليمية لوزارة التربية الوطنية وبأجور في بعض الأحيان دون الحد الأدنى للأجر. فهذا الموسم الدراسي 2024/2025 تم تسجيل طرد مجموعة من المربيين والمربيات وعدم تجديد العقدة معهم لأنهم فقط انتظموا في إطار النقابة قصد المطالبة بحقوقهم. كما نسجل أن أغلب اقسام للتعليم الأولى لا تتوفر فيها المعايير والشروط الضرورية لتدريس الأطفال.

6 أكتوبر 2024

العمل الوحدوي من أجل الديمقراطية الشعبية يتطلب تقوية وتصليب مختلف جبهات نضال الشعب المغربي

ا.ج

حدد حزب النهج الديمقراطي العمالي الهدف السياسي للتغيير في أوراق أطروحته: الثورة الوطنية الديمقراطية بأهداف اشتراكية وشيوعية وحدد الاستراتيجية أو الهدف المرحلي (المرحلة الحالية من الصراع الطبقي) هو التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الشعبي، وبطبيعة الحال هذه الأهداف لن تحققها نخبة ولو من الثوريين بل يحققها نضال الطبقة العاملة الواعية بذاتها (المنظمة سياسيا في الحزب البروليتاري) وحلفائها من جماهير الكادحين والطبقات الوسطى التي لها مصلحة في التغيير (أي الحزب والجبهات).

وتتداخل مهام هذا الهدف الاستراتيجي مع الهدف الاستراتيجي الذي يليه في تطور تاريخي معقد من الصراع الطبقي يفضي عبر سيرورة تاريخية إلى تحقيق المجتمع اللاطبقي الذي تتحقق فيه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (المجتمع الشيوعي) وينتهي به تاريخ الاستغلال الطبقي للنظام الرأسمالي وهذه السيرورة لها طابع كونية بالأساس.

ويخضع الصراع الطبقي حسب كل مرحلة من مراحل تطوره إلى جدلية تفاعل موازين القوة الطبقية في وبين مجتمعات المركز والأطراف الرأسمالية.

فلا يمكن لأي مجتمع أن يبني الشيوعية مثلا خارج التطور الهائل لقوى وعلاقات الإنتاج وبالوعي الطبقي للمنتجين كقوة واعية بذاتها وتنظيمهم الراقي سياسيا واجتماعيا في حزب طبقي لتسلم السلطة السياسية وللتمكن من احقاق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وترسيخ قيم التملك والعمل الجماعيين وتوزيع القيم المادية بشكل جماعي عادل بين الأفراد.

ولأن المجتمع الشيوعي ليس مجتمعا مثاليا (كالجمهورية الأفلاطونية، أو أية يوتوبيا أخرى) فإنه سيبنى في معمان الصراع الطبقي المادي ضد علاقات الإنتاج المبنية على الطبقية والاستغلال والاضطهاد وعلى تدمير البيئة والتسلح وتحكم الأوليغارشيات في السلط السياسية للدول، والتي أنتجها نمط الانتاج الرأسمالي أو قام بإعادة تدوير ما تبقى من بنى فوقية لأنماط الإنتاج ما قبل رأسمالية في العصر الرأسمالي / الإمبريالي لاستخدامها في مواجهة الفكر النقيض.

هناك مرحلة انتقالية نحو الشيوعية هي المرحلة الاشتراكية وهي المرحلة التي تصبح فيها السلطة السياسية للدولة بيد الطبقة العاملة الواعية بذاتها وهي بمثابة مرحلة انتقالية ببداغوجية تتعلم فيها الجماهير المنتجة إدارة الإنتاج بشكل جماعي وتوزيع القيمة بشكل عادل، وتبدأ في تطوير علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج للتخلص مما ترسب في الواقع المادي وفي وعي الجماهير من ثقافة الملكية الخاصة والربح والفردانية وتسليع كل ما في الحياة.

في المجتمعات الرأسمالية المركزية تبقى مهمة الانتقال إلى الاشتراكية هي مهمة المرحلة بينما في البلدان الطرفية التابعة فإن الانتقال إلى الاشتراكية يتطلب تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية كثورة تحررية من أجل الاستقلال والقضاء على التبعية الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية والثقافية وبناء تنمية متمحورة حول الذات وحول مصلحة أغلبية الشعب وفي مقدمته المنتجين من العمال والفلاحين والكادحين.

إن هذه المرحلة تتطلب ان تكون الطبقة العاملة وجماهير الكادحين منظمين في حزبهم البروليتاري مما يجعل مهمة بناء الحزب البروليتاري (حزب العمال والكادحين) مهمة ضرورية وآنية لا تقبل التأجيل، كما تتطلب أن تتشكل «جبهة للطبقات الشعبية» يكون أسمنتها الحزب البروليتاري المكثف لأهداف الثورة حتى لا تضيع البوصلة وترتد الثورة إلى ثورة مضادة تهدم ما أنجز من مكتسبات تاريخية لصالح الشعب والمنتجين (تجارب حراكات «الشعب يريد...» فيها الكثير من الدروس).

فما معنى «جبهة الطبقات الشعبية» وما هي مكوناتها الطبقية والسياسية في المجتمع المغربي، وكيف ينظر النهج الديمقراطي العمالي إلى التحالفات المؤدية لتكوين هذه الجبهة التي تشكل القوة الضاربة لتحقيق أهداف الجماهير العريضة للشعب في التحرر وفي بناء الديمقراطية الشعبية.

ينطلق النهج الديمقراطي العمالي في تحليلاته للتناقضات من داخل المجتمع المغربي من دراسته للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية في البناء المجتمعي المغربي ومن تحليله للطبقات داخل المجتمع وما يطرأ عليها من تغييرات تحت تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخليا أو تحت تأثير العوامل الخارجية. كما يستمد أهدافه الاستراتيجية والتكتيكية من دراسة المكونات الطبقية والتناقضات السياسية في المجتمع في كل مرحلة مرحلة.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية هي سيرورة من سيرورات الصراع الطبقي ببلادنا وهي تندرج ضمن قضايا الخط الاستراتيجي للحزب ولحل التناقض الرئيسي ببلادنا تحت قيادة هذه الجبهة أي جبهة الطبقات الشعبية (الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية) في أفق حل التناقض الأساسي تحت قيادة الطبقة العاملة وعموم الكادحين (الانتقال نحو الاشتراكية).

إن الحديث عن «جبهة الطبقات الشعبية» يقودنا إلى الحديث عن «التحالفات» التي ينسجها الحزب مع قوى سياسية تمثل طبقات المجتمع التي لها المصلحة في التغيير الثوري انطلاقا من كونها المعبر السياسي عن تلك الطبقات، وتتطور هذه التحالفات /الجبهات في معمعان الصراع الطبقي ويتم ذلك عبر العديد من أساليب العمل المشترك والتنسيق بين هذه التعبيرات السياسية.

وهذا التطوير ل«جبهة الطبقات الشعبية» مرتبط أشد الارتباط بتجربة الحزب لبناء الجبهات وبخاصة:

«الجبهة الميدانية» و«الجبهة الديمقراطية»

فإذا كانت «الجبهة الديمقراطية» سابقة زمنيا على «الجبهة الميدانية» وخضعت بدورها لعدة تطورات ومنعرجات وهي تتكون من مكونات اليسار الديمقراطي المناضل إضافة إلى النهج الديمقراطي العمالي والتي بغض النظر عن التسميات المتغيرة نتيجة الاندماج بين المكونات أو الاختلاف في التقديرات فإنه موضوعيا «الجبهة الديمقراطية» تضم اليوم: فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي، وهي تتطور وتحافظ على المشترك لكن بسرعات متفاوتة أو بطيئة ومنها «الجبهة الاجتماعية».

من جهة أخرى ف «الجبهة الميدانية» تضم كل المكونات المنخرطة في الحراكات الاجتماعية بدءا بحركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة ومختلف الحراكات التي يعرفها المجتمع المغربي والتي تضم قوى مناهضة للمخزن ومختلفة أو حتى متناقضة في أطروحاتها أو أفكارها وأيديولوجيتها (الماركسية اللينينية – الاشتراكية الديمقراطية – المرجعيات الهوياتية الإسلامية والأمازيغية...) وهي تشكل الإسمنت المادي لتكوين «جبهة للطبقات الشعبية» وقد تلعب فيه «الجبهة الديمقراطية» دورا محوريا إذا استطاعت تجاوز بعض أعطابها ، ومن التجارب الناجحة للجبهة الميدانية لحد الآن «الجبهة المغربية للدفاع عن فلسطين ومناهضة التطبيع» والتي بدورها في حاجة إلى المزيد من الاجتهاد لتطوير عملها لأن مهمتها هي بالأساس إسقاط التطبيع وليس فقط دعم الشعب الفلسطيني.

كما يعمل حزب النهج الديمقراطي العمالي على توحيد الماركسيين اللينينين وطلائع النضال الجماهيري حول أطروحة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

إن تطوير الجبهات غير ممكن بدون تحصينها ضد قوى الثورة المضادة ومختف أشكال الانحرافات اليمينية أو اليسراوية.

إذا كان هذا المقال لن يتطرق إلى كل مفاصل بناء الجبهات وكل أعطابها لكن سنقف عند بعد الانحرافات أو الأخطاء التي تعيق بناء أو تطوير الجبهات القائمة ومنها.

– اختزال مفهوم الجبهة في الغلبة العددية وهو معطى متغير بتغير معطيات الصراع الطبقي (من له العدد الأكبر يفرض شعاراته)

– التسابق الغير وحدوي لتخليد المناسبات النضالية

– قبول الانفتاح على بعض المكونات في «الجبهة لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» كالعدل والإحسان ورفض الانفتاح عليها في «الجبهة الاجتماعية» من جهة بعض المكونات الديمقراطية، كما أن جماعة العدل والإحسان لا تبذل مجهودا كافيا للانضمام للجبهة الاجتماعية.

ومن المحاذير التي يجب الانتباه إليها وتنبيه المناضلين لها كذلك:

– الانزياحات اليمينية التي قد تجعل الحزب البروليتاري يسلم بقيادة البورجوازية والمشروع البورجوازي لجبهة الطبقات الشعبية، وهذه الانزياحات قد لا تتردد في تقديم التنازلات الاستراتيجية أمام البورجوازية في بعض أو كل مراحل الصراع الطبقي، وهي مرفوضة ولا تخدم استراتيجية التغيير الحقيقي.

– الانزياحات اليسراوية : كرفض التحالفات وتبخيس النضال الديمقراطي الجماهيري ورفض المساومة والتنازلات في إطار العمل الجبهوي والتركيز على نقد ونقض «الحلفاء» والاعتقاد أن القضاء فيزيقيا على التحريفية والاصلاحية عمل فوقي فقط، وتصيد الأخطاء وتكبير صورة التناقضات الثانوية ، مما ينم عن الجهل بمنطق إدارة الصراع الطبقي والجهل بتاريخه و يجعل النقد/النقض يتحول إلى أعمال شعبوية قد تنال إعجابا وقد تخلق رضا جمهور من المتتبعين لكن لا تخدم بالضرورة تقدم الصراع الطبقي وتخلق جراحات بين المكونات تعمق التباعد بدل استراتيجية التقارب بين مكونات الجماهير والشعب ،ومن البديهي أن العدو الطبقي يشجع التناقضات وسط الشعب ويذهب بها إلى مداها الأعلى.

إن كل تحالف أو جبهة أو حتى تنسيق لتحقيق أهداف استراتيجية أو مرحلية يفترض التنازلات المتبادلة والمساومة والتركيز على المشترك وابتكار لغة خاصة في تدبير التناقضات وفي نقد الأخطاء ضمن الشعار الخالد (وحدة -نقد – وحدة) على أن يكون للنقد قواعد وأصول وحتى أخلاق ولا يهدف فقط إلى تعميق التناقضات والصراعات بين المكونات، ويفترض تحديد «من هم أصدقاء الشعب» و«من هم أعداؤه» في كل مرحلة من مراحل الصراع الطبقي.

من جهة أخرى إن التطور الذي حصل بين مكونات اليسار المناضل وبعض قوى الإسلام السياسي المناهضة للإمبريالية والمخزن والصهيونية هو نتيجة تطور في واقع الصراع الطبقي والسياسي على الصعيد الإقليمي والعالمي وفي ادبيات هذه القوى أيضا التي انتقلت من الصراع الفوقي إلى الإدراك لطبيعة مرحلة التحرر الوطني ومكوناتها الموضوعية ، وهذا المعطى يجب أخذه بعين الاعتبار كتحول ملموس في كل تحليل كما يجب تشجيع هذا التوجه التحرري من داخل حركة الإسلام السياسي لتحقيق التطور الممكن نحو «لاهوت تحرير» من داخل منظومة الفكر الإسلامي وهذا من شانه أن يعزز بناء «جبهة الطبقات الشعبية» في الواقع الملموس لنضال شعبنا.

2024-10-06

الحماية الاجتماعية بين طموح الشغيلة والتوجه النيوليبرالي للدولة

ما فتئ مشكل الحماية الاجتماعية يشكل أحد الانشغالات المؤرقة للشغيلة بجميع فئاتها واحد نقط جدول اعمال النقابات المناضلة في صراعها مع مخططات الدولة الرامية إلى الإجهاز على مكتسبات سنوات الكدح والعمل التي راكمتها فئات الشغيلة والموظفين والطبقات العاملة.
في ملف هذا العدد، نحاول مقاربة هذه المعضلة التي باتت تشكل هاجسا أمام عموم المشتغلين وموضوع فشل ذريع عند الدولة المخزنية المغربية.

إرادة تصفية الكنوبس بعد 74 سنة من الخدمة تكشف عن هشاشة الحماية الاجتماعية

تم إنزال مشروع قانون 54-23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتامين الإجباري عن المرض القاضي بإدماج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS وقعا مدويا وسط الرأي العام الوطني بصفة عامة والمؤمنين والمستخدمين بصفة خاصة.

محمد هاكاش

وقد كانت ردود الأفعال لمناهضي ومناهضات المشروع قوية ومتنوعة ضمت النقابات والتعاضديات والوسائط الاجتماعية أدت إلى سحب المشروع من طاولة المجلس الوزاري الذي انعقد يوم الخميس 19 شتنمبر 2024 على الرغم من جدولته ضمن جدول أعماله.
وتبريرا لإرجاء مصادقة الحكومة على المشروع ابرز الناطق الرسمي في الندوة التي أعقبت الاجتماع انه « ارتأينا إلى أنه يجب أن نعمق دراسة مضامينه إلى أن يصبح يستجيب لمختلف القضايا المرتبطة بالحماية الاجتماعية". مما يعني أن تضمينه في جدول أعمال المجلس الحكومي لم يسبقه دراسة معمقة ولم يأخذ بعين الاعتبار مختلف القضايا المرتبطة بالحماية الاجتماعية. هذا التصريح او الاعتراف الواضح يبين من جهة ارتجالية العمل الحكومي ويوضح من جهة أخرى تهميش صريح لآراء ومواقف المعنيين/ات بالأمر بهذا الإدماج و دراسة تأثيره على مكتسباتهم /هن .
وتجد الإشارة إلى أن هذا التصريح لوحده يحتاج لتأمل جدي في طبيعة اشتغال حكومة اخنوش واستهتارها المكشوف بمبدأ إشراك المعنيين بالأمر في بلورة المشاريع والقرارات.
واستنادا الى تصريح الناطق الرسمي للحكومة في الندوة الصحفية الذي اعتبر ان «هذا القانون جاء ضمن قانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يتكلم عن توحيد صناديق التغطية الصحية»، و أن» كل ما قامت به الحكومة هو تطبيق القانون» يمكن ان نستنتج ان هذا المشروع تم إرجاءه إلى وقت لاحق تنضج فيه شروط تمريره عملا بمقولة لينين «خطوة إلى الوراء من اجل خطوتين إلى الأمام»
هكذا يتضح ان المعركة ما زالت قائمة حول هذا الموضوع من اجل الحفاظ على المكتسبات التي يتمتع بها منخرطي/ات القطاع العام حاليا والدفاع عن حقوق مستخدمي/ات الكنوبس والتعاضديات.
ويبقى السؤال عن الدافع الذي جعل الحكومة تقدم على هذا الإجراء دون سابق إنذار وبدون أي مشاورة مع النقابات في عز دورة الحوار الاجتماعي ودون تقييم نتائجه الاجتماعية على ازيد من 3 ملايين منخرط وعلى ما يمكن ان ينتج عنه من عواقب على صحتهم في حالة الدخول في اضرابات مستخدمي الكنوبس والتعاضديات.
قبل المحاولة على الاجابة لابد ان اطرح نقطتين لاحظت انهما مغيبتان ضمن ما يدور من نقاش حول الموضوع .
النقط الاولى هي لماذا تم نسخ مرسوم قانون 2-18-781 بإحداث الصندوق المغربي للتامين الصحي CMAM بدون أي شرح او تبرير؟ خاصة ان هذا الصندوق له صفة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي اسند اليها تدبير التامين الاجباري عن المرض لفائدة موظفي واعوان ادارات الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية، أي كان من المفروض ان يحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS باعتبار هذا الأخير فدرالية مجمعة للتعاضديات وليس مؤسسة عمومية وبهذا كان سيتم تجاوز الخلل القانوني.
كيف يعقل ان ينشر احداث هذا الصندوق في الجريدة الرسمية رقم 6716 في 10 اكتوبر 2018 ويبقى حبرا على ورق لمدة 6 سنوات وينسخ بجرة قلم.
هل نعتبر هذا عبثا حكوميا ام او غياب المسؤولية؟ وهل من حق المواطنين ان يعرفوا لماذا تم تجميد هذا الصندوق ستة سنوات ولم يتم تفعيله؟

هكذا يتضح ان المعركة ما زالت قائمة حول هذا الموضوع من اجل الحفاظ على المكتسبات التي يتمتع بها منخرطي/ات القطاع العام حاليا والدفاع عن حقوق مستخدمي/ات الكنوبس والتعاضديات.
ويبقى السؤال عن الدافع الذي جعل الحكومة تقدم على هذا الإجراء دون سابق إنذار وبدون أي مشاورة مع النقابات في عز دورة الحوار الاجتماعي ودون تقييم نتائجه الاجتماعية على ازيد من 3 ملايين منخرط وعلى ما يمكن ان ينتج عنه من عواقب على صحتهم في حالة الدخول في اضرابات مستخدمي الكنوبس والتعاضديات.

النقطة الثانية تتعلق بقدرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي البشرية واللوجيستيكية ليتحمل مهام جديدة وثقيلة «اكثر من 3 ملايين منخرط بالقطاع العام» إضافة إلى مهامه الكثيرة حاليا والمتجسدة في نظام التامين الاجتماعي بشعبه الثلاثة (المعاشات، التعويضات العائلية والتعويضات الأجل القصير، وفي التامين الإجباري عن المرض لأجراء القطاع الخاص والتامين الاجباري عن المرض لغير الإجراء ونظام التامين عن المرض بالنسبة لغير القادرين على تأدية المساهمات. هل تم إذن تقييم قدرات ومقدرات الصندوق ؟ وما موقف مسؤولي الصندوق من هذا الادماج ؟
ساترك للقارء التفاعل مع هاتين النقطتين وأمر لأحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بالهاجس الذي يحكم الحكومة ويدفعها لتطبيق عملية الإدماج عاجلا أم أجلا.
في نظري الدافع يكمن في تجاوز العجز المالي للكنوبس والذي يقدر ب1.14 مليار درهم سنة 2023 عبر التخفيض من نسب التعويضات والزيادة في نسب الاشتراكات ، حيث ستخضع هذه النسب لمضمون المرسوم المعمول به في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحكم نسب التعويضات تقل ب20 الى 30 في المائة على النسب المعمول بها في الكنوبس . نفس الشئ فيما يخص نسبة الاشتراكات المرتفعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هكذا نلاحظ ان الهاجس الحكومي هو هاجس مالي يقضي بدعم مشروع الحماية الاجتماعية الذي يبقي بعيدا عن تحقيق أهدافه في الزمن المحدد له على حساب ضرب مكتسبات فئة عريضة من موظفي ومستخدمي القطاع العام
ان ما تريد الحكومة ان تقوم به لا علاقة له نهائيا بشعار الدولة الاجتماعية الذي ارادت من خلاله ان تخفي طبيعتها البورجوازية والخادمة الامينة لمصالح الرأسماليين وكبار المستثمرين وكبار المستوردين والمصدرين. ان الحكومة التي تثقل كاهل المواطنات والمواطنين بارتفاع الاسعار ولا تأبه بأوضاعهم الاجتماعية لن تتوانى عن الهجوم على مكتسبات العاملين في القطاع العام بعد ان تركت القطاع الخاص لقمة صائغة للباطرونا وذوي الجاه والسلطة.
ان تصفية الكنوبس عاجلا او اجلا حسب رغبة الحكومة يحتاج لصده الى وحدة نضالية حقيقية والى طرح بديل يرتكز على شرط الحفاظ على المكتسبات وعلى حوار جدي ومسؤول. كما يجب في هذا الاطار ان تساهم الدولة في تمويل العجز بالاتجاه نحن الاثرياء بدل ان تدمر قدرات الطبقة المتوسطة بضخ ما تبقى لها من امكانيات مادية متواضعة.
وفي ختام هذا المقال لابد ان اشير الى ان مناهضتنا لعملية الادماج ودفاعنا عن اوضاع المستخدمين والمؤمنين لا يجب ان يخفي الفساد والتجاوزات والاختلالات التي تعرفها التعاضديات بدليل المتابعة القضائية لرئيسين متتاليين للمجلس الاداري للتعاضدية العامة لموظفي الادارات العمومية بتهمة التبذير وتمرير الصفقات المشبوهة. هذا يتطلب إخضاع التعاضديات لمدونة التعاضد التي يجب إخراجها إلى حيز الوجود مما يضمن مراقبتها ويجعل حدا لمراكمة مهام التجبير والمراقبة في يد المنتخبين. كما ان لكنوبس والذي في نظري يجب ان يحل محله الصندوق المغربي للتامين الصحي الذي تم نسخه في هذا المشروع لتصحيح وضبط مساطير مجموعة من الخدمات والتي يعاني من اختلالها المنخرطون والمنخرطات.

05/10/2024

"اصلاح" أنظمة التقاعد بفرنسا، الحيثيات والتداعيات

في العشرية الأخيرة من شهر يناير المنصرم دعت منظمات نقابية فرنسية منخرطيها والمتعاطفين معها للالتحاق بالشارع العام للتعبير عن رفض مشروع الرئيس ماكرون '' لإصلاح أنظمة التقاعد''. هده الدعوة شكلت بالنسبة لفئات شعبية عريضة من الفرنسيين فرصة للتعبير عن رفضها للإصلاح المزعوم، بل مثلت ايضا لحظة لتفجير ما راكمته من غضب جراء تحملها لسنين عديدة لتعسفات وتعديات على حقوقها ومكتسباتها من طرف الحكومات المتعاقبة، ومنها: المس بقانون الشغل في وقت يتم فيه تقديم كل اشكال الدعم وغيره من التسهيلات والمكافئات للأغنياء. وبالموازاة مع دلك عانا غالبية الفرنسيين من ارتفاع اثمنة المواد الغذائية وثمن الطاقة والمحروقات وغيره، وشكل التدبير الكارثي للازمة الصحية، الدي ترافق مع إجراءات تعسفية تتعارض مع العقل ومع تشريعات البلاد، مسا خطيرا بكرامة المواطنين وسلامتهم. كما لم تسلم المنظومة الصحية والتعليمية وغيرها من المرافق العمومية من تخريب، وكل هدا في وقت ارتفع فيه التضخم وألهب جيوب المواطنين.

الحسين بوتبغى

ان الحركة الاحتجاجية الحالية التي اكتسحت شوارع جل المدن بفرنسا ولا تزال مستمرة تشكل مؤشرا على احتدام الصراع الطبقي بهذا البلد. فادا شكلت ضريبة 2018 على المحروقات قطرة البنزين التي اشعلت انتفاضة السترات الصفراء، فان اصلاح أنظمة التقاعد لسنة 2023 هو التدبير البئيس والمستفز الدي أعطى للصراع الطبقي، الدي اعتقدت الطبقة البورجوازية المهيمنة انها اقبرته الى غير رجعة، نفسا جديدا وأعادت له عنفوانه. ولتشويه وعزل الانتفاضة الشعبية الحالية وظف النظام الفرنسي كل أساليب التبخيس والقمع. وظف الاعلام لتشويه الاحتجاجات والمحتجين فأظهرهم على انهم مجرد فوضويين، كما لجأ للاعتقال الاحتياطي وللقمع والترهيب وتوظيف '' مخربين محترفين'' مع تسليط أضواء الاعلام المرئي لإبراز ما يقومون به من نهب وبلطجة. هكذا فلإخفاء العنف الاجتماعي الدي تقوم به الباطرونا وحكوماتها المتعاقبة في حق الملايين من العمال والاجراء عبر تدابير وقوانين تشرعن تكثيف الاستغلال والاضطهاد، آخرها هدا الإصلاح المشؤوم الدي يمدد سنوات الاستغلال، سلطت حكومة الباطرونا قواتها الأمنية والعسكرية على محتجين مسالمين ابوا الا ان يتمسكوا بحقهم الدستوري في الاضراب والاحتجاج والصقت بهم كل التهم.

السؤال الدي يطرحه كثير من المتتبعين للشأن الفرنسي اليوم هو من الدي أرغم ماكرون وحكومته للتصرف كما تفعل الآن؟ ولمادا يتمادى الرئيس في كل مرة لجعل فرنسا رهينة للرأسمال المالي؟ لقد ساهم في هدم النسيج الصناعي للدولة وخوصص أنظمتها الصحية والتربوية والبحث العلمي، وكل دلك لإرضاء الاسواق المالية، في وقت يتهدد فيه الإفلاس التام هده الأخير. فالسيناريوهات التي تبنتها الحكومة الفرنسية لمواجهة غضب الشارع لا تهدف لتهدئة الاحتجاجات بل تؤجج الشارع وتسعى لتبرير تعميم القمع والرعب وتمرير وصفات الرأسمال المالي وجعلها امرا مقبولا. غير ان تطبيق هدا السيناريو يواجه ازمة سياسية واجتماعية لم تترك للرئيس وحكومته مجالا للتحرك والمناورة كما كان عليه الامر ابان السترات الصفراء. ففي غياب ارتكاز الحكومة لأغلبية مريحة فإنها تبقى ضعيفة ما جعلها تلجأ للقمع الشرس تحت دريعة مواجهة النهب والتخريب، ووجهت وسائل اعلامها لإبراز مظاهر الفوضى و'' حرب الشوارع'' التي تشهدها غالبية المدن الفرنسية، وهي بدلك توجه خطابا ضمنيا لفئات من البورجوازية الصغيرة المعزولة التي لا تزال تعتقد ان لديها ما ستخسره آدا ما استمرت الاحتجاجات والاضرابات وأخدت منحا جذريا.

'' اصلاح أنظمة التقاعد'' الدي أقدم عليه ماكرون هو جزء من الإجراءات التي يهدف من خلالها تسليم حقوق الفرنسيين وسيادة فرنسا للرأسمال المالي. لهدا السبب فمعركة الفرنسيين اليوم معركة مصيرية، وعليها اظهار الابعاد الحقيقية للإصلاح المزعوم الدي يدخل في إطار حزمة من الوصفات المتكاملة، منها ما يخص الصحة والتربية ومنها المتعلق ب'' اصلاح'' المؤسسات التشريعية والإدارية للدولة التي تنوي حكومة ماكرون الاقدام عليها بهدف التكيف مع عالم يشهد منذ فترة تغيرات عميقة. فالإصلاح يهدف لتمديد فترة الاقتطاعات من رواتب الاجراء، ولفرض تمريره في الجمعية العامة الفرنسية لجأت رئيسة الحكومة للبند 49.3 من الدستور بعد ان حاولت الحكومة، قبل دلك، تسويغ الاصلاح بتوظيف خلاصات تقرير المجلس التوجيهي للتقاعد (Conseil d'Orientation des Retraites –COR)، في حين ان هده الخلاصات لا يمكن تأويلها على انها تنبيه يجيز دلك الاجراء. ففي ظرفية يطبعها تزايد لعدد المتقاعدين في إطار اقتصاد متأزم وتقلص في فرص الشغل، يسجل المجلس التوجيهي بطء الإنتاجية وهو بطء يطبع كل الاقتصاديات عبر العالم. لكن بما ان الحكومة الفرنسية القائمة تدرك جيدا ان النمو الاقتصادي لن يعود لسابق عهده وما دام هدفها الاول هو تقليص النفقات العامة، فالأحرى بها البدء بخفض كتلة المعاشات التي تشكل ربع هده النفقات. فالحكومة ترغب في ادماج ما سمته إصلاح أنظمة التقاعد في استراتيجيتها المتعلقة بخفض الانفاق العام ودلك تطبيقا للقرارات التي تبناها الاتحاد الأوربي في إطار (le programme de stabilité) برنامج الاستقرار لفترة 2027-2022.

هجوم البورجوازية على المكاسب الاجتماعية للأجراء يزداد شراسة في ظل الأزمة العميقة والمركبة للنظام الرأسمالي المعولم، وما قامت به الحكومة الفرنسية اليوم بقيادة اليزابيت بورن بتأخير سن التقاعد يدخل في هدا النطاق. فقرار الإصلاح المزعوم يهدف لإرضاء الأسواق المالية المانحة ولا يقيم أي وزن للمواطنين الفرنسيين الدين عبروا عن رفضهم للإصلاح رغم انهم يمثلون 2/3 من مجموع سكان فرنسا. فبالنسبة للرأسمال الاحتكاري والاوليغارشية المالية الفرنسية المدركة لما يهددها من مخاطر جراء الازمات المركبة والمتفاقمة التي تتخبط فيها، فان تمديد سن التقاعد وحزمة التدابير التي تدخل في خانة الإصلاحات التي تنوي الاقبال عليها تكتسي أهمية كبيرة، لدلك تعتمد أشكالا للاستغلال أكثر وحشية. فقد اجهزت على الحقوق الشغيلة والاجتماعية، فأخرت سن التقاعد وعملت على تكثيف الاستغلال، كما خفضت الأجور والمعاشات وأقدمت على التسريحات وتعميم البطالة والهشاشة، ولم تبخل اي جهد لتقويض المرافق العمومية وخنق الحريات.

> " اصلاح أنظمة التقاعد" الدي أقدم عليه ماكرون هو جزء من الإجراءات التي يهدف من خلالها تسليم حقوق الفرنسيين وسيادة فرنسا للرأسمال المالي. لهدا السبب فمعركة الفرنسيين اليوم معركة مصيرية، وعليها اظهار الابعاد الحقيقية للإصلاح المزعوم الدي يدخل في إطار حزمة من الوصفات المتكاملة،

لقد فعلت حكومة ماكرون البند 49.3 من الدستور لفرض تعديل انظمة التقاعد، وباختيارها لهدا الأسلوب المجحف عطلت أي نقاش ديمقراطي بالجمعية العامة وفي نفس الوقت أججت الاحتجاجات الشعبية واعطتها شحنة قوية. أكثر من دلك فقد أصبحت الحكومة جراء دلك تعاني، زيادة على الازمة الاجتماعية، من ازمة سياسية غدت معها المشروعية المؤسساتية التي يحظى بها الرئيس في تعارض مع المشروعية الشعبية التي يفتقدها. فماكرون هو اول رئيس فرنسي يحاول تمرير اصلاح التقاعد من دون ان يتمتع بأغلبية مريحة لدلك عمد للالتفاف على المؤسسات التشريعية ولي يد المنتخبين فترتب عن تصرفاته هاته تأجيج للسخط بداخل المؤسسات وغضب شعبي عارم في الشارع العام.

امام وضع مأزوم كهدأ، وضع تم فيه تغييب النقاش الديمقراطي، لم يتبقى لحكومة ماكرون الا توظيف القمع لمواجهة الشعب بحجة الحفاظ على الامن. هكذا تم الاقدام على خنق الحريات والحقوق في بلد عرف بدولة حقوق الانسان حيث منعت الاحتجاج وتمت عسكرة الشارع وتفريق المسيرات السلمية بالتدخل العنيف لقوات القمع، هده القوات التي لا تتردد في مطاردة المتظاهرين، بل في استخدام الأسلحة المتطورة لمواجهتهم. وترتب عن تدخلاتها العنيفة هده اعتقالات بالجملة ومئات الجرحى منهم من أصبحت حياته مهددة جراء ما لحقه من عنف ومن سيحمل لعاهات مستديمة. ويظهر ان حكومة ماكرون اختارت المواجهة عوض النقاش الديمقراطي، وهدا الانجراف نحو الاستبداد دفع بهيئة القضاء للتنبيه بالإفراط في استعمال القوة من طرف الشرطة، ومن جهتها نشرت نقابة المحامين (S A F) بيانا بسطت فيه مجموعة من تصرفات قوات الامن الغير المقبولة، تصرفات تحيل، حسب البيان، على الأنظمة التسلطية، كما أبدت رابطة حقوق الانسان امتعاضها في المس بالحقوق التي تضمن التشريعات المحلية والمواثيق الدولية وكدلك فعل كل من المجلس الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة أنستي.

لابد من التأكيد أخيرا على ان هدف الانسان الأسمى ليس هو افناء حياته في الكد والشقاء، فالتطور الحضاري الدي أسس لنظام المعاشات لم يهدف لتحويل فترة التقاعد لغرفة انتظار الموت، بل سعى لجعلها مرحلة من الحياة يستطيع الإنسان فيها التمتع بصحة جيدة نسبيا وان يتعاطى لأنشطة اجتماعية حرة. وفوق كل هدا وداك فلنقر بأن كل الحركات الاحتجاجية التي عرفتها فرنسا لحدود اليوم بقيت عاجزة للتحول الى قوة سياسية منظمة. وعلى أساس هدا التحول من الكم الى الكيف يجب الاشتغال لتخليص الاجراء وكل الطبقات الشعبية المفقرة من الرأسمالية، من البورجوازية الاحتكارية والاوليغارشية المالية ونخبتها المعولمة التي تقود فرنسا للإفلاس المحقق.

عيد المُدرس... أما آن لنا أن نحتفل؟

أناس كامل

يعد عيد المدرس الذي يخلده المغرب في الخامس من أكتوبر مناسبة للاحتفاء بالمدرسات والمدرسين وتقدير جهودهم في تكوين الأجيال وبناء الوطن من خلال أداء رسالة العلم والمعرفة .
إلا أن هذه المناسبة تحل كل سنة وسط جو من الاحتقان والغضب والتوتر في صفوف فئة عريضة من نساء ورجال التعليم ، في ظل توالي فشل الإصلاحات المتوالية والتي خصصت لها ميزانيات ضخمة دون أن يكون لها الأثر الإيجابي لا على مستوى تعلمات التلاميذ ولا على الوضعية المهنية والمادية لنساء ورجال التعليم .

ويطل علينا هذا العيد هذه السنة في سياق خاص جدا حيث يتزامن مع الذكرى الأولى للحراك التعليمي الذي خاضته الشغيلة التعليمية بكل فئاتها وفي طليعتها المدرسات والمدرسين السنة الماضية تعبيرا عن سخطها وتذمرها من ما آلت إليه وضعية المدرسة العمومية عموما ووضعية المدرسات والمدرسين على وجه الخصوص ، خاصة بعد إصدار النسخة الأولى من النظام الأساسي ، حيث كان يوم الخامس من أكتوبر 2023 بمثابة الشرارة الأولى لهذا الحراك الذي كشف الصورة الحقيقية لحجم التذمر داخل قطاع التعليم وقدمت خلاله الشغيلة التعليمية تضحيات كبيرة (توقيفات بالجملة ، اقتطاعات من أجور المضربين، قرصنة الأجور حتى خارج أيام الاضراب ...) من أجل تصحيح الوضع الكارثي وتحصين المدرسة العمومية.
فماذا تغير من 5 اكتوبر 2023 إلى 5 اكتوبر 2024؟وهل هناك ما يستحق الاحتفال بعيد المدرس ؟

أزمة المدرسة العمومية وتدهور وضعية المدرسات والمدرسين

لا يخفى على أحد أن المدرسة العمومية المغربية تعاني منذ عقود من مشاكل هيكلة رغم المبادرات المتكررة لما تسميه الوزارة الوصية على القطاع بالإصلاح بدءا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999 مرورا بالبرنامج الاستعجالي 2009 فالرؤية الاستراتيجية 2015.2030 وصولا إلى ما يسمى الآن خارطة الطريق 2022.2026،ورغم ضخامة الميزانيات المرصودة إلا أن النتائج كانت كارثية وتجلت في تذيل التلاميذ المغاربة لنتائج التقويمات الدولية PISA/PIRLS/ TIMSS وهو كشفته ايضا التقارير الوطنية الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بهذا الخصوص ،إضافة الى حجم الفساد المالي الذي عرفته صفقات التجهيز والبناء والدراسات المندرجة ضمن هذه المشاريع الإصلاحية الشيء الذي أكدته تقارير المجلس الأعلى للحسابات.
وتبقى وضعية نساء ورجال التعليم من أهم تجليات أزمة المدرسة العمومية المغربية ، حيث يعاني المدرسون والمدرسات من تدهور وضعهم المهني والاجتماعي حيث تواجههم ظروف عمل صعبة خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية مقابل أجور ضعيفة وغير ملائمة لحجم المسؤوليات المنوطة بهم ، اضافة الى ضعف التكوين المستمر وبطئ الترقي المهني واللااستقرار الأسري امام معضلة إعادة الانتشار كل سنة ومحدودية الحماية من الأخطار المهنية ، كل هذه العوامل تضاعف إحباط المدرسين والمدرسات وتعمق أزمة المدرسة العمومية .
تأسيا على ماسبق يمكننا القول أن السياق الذي ياتي فيه عيد المدرس هذه السنة لا يختلف عن السنوات الفارطة وهو ما اكدته الاحتجاجات المستمرة التي خاضتها مجموعة من التنسيقيات يوم عيد المدرس لهذه السنة (الزنزانة 10 خريجي السلم 9، العرضيين، ضحايا النظامين /حاملي الشهادات ...) وهو ما يجعل الشعارات التي ترفعها الوزارة وفي مقدمتها شعار «الجودة والانصاف وتكافؤ الفرص» موضع مساءلة .
فهل مؤسساتنا التعليمية تقدم عرضا تربويا يتصف بالجودة ؟ رغم تحفظنا على هذا المصطلح الدخيل على منظومة التربية من قاموس الاقتصاد فكما يعلم الجميع أن الجودة مستويات ترتبط أساسا بالقدرة الشرائية للمستهلك ، فأي جودة تسعى لها وزارة التربية الوطنية؟
أما فيما يخص الانصاف نتساءل هل يستقيم الحديث عن الانصاف في ظل الفروقات المجالية الصارخة بين المركز والهامش وبين الحضري والقروي على جميع المستويات وانعكاساتها على طبيعة المؤسسات التعليمية وأدائها ؟
فكيف نرفع شعار الانصاف مع استمرار هذه الفروقات الصارخة، وهو ما يقودنا إلى إثارة إشكالية أخرى متعلقة بالرأسمال اللغوي .
ما هو الغرض مثلا من تعميم الخيار الدولي وفرضه على جميع تلاميذ السلك الإعدادي بما فيهم المتعثرين وهو ما يعجل بمغادرتهم مقاعد الدراسة حيث ان الأرقام تؤكد ارتفاع نسب الهدر بعد تعميم هذا القرار؟
لماذا لم يتم تعميم تدريس الأمازيغية بل على العكس من ذلك تم الغائها فيما يسمى المدارس الرائدة ؟
لماذا يتم السماح باعتماد مناهج أجنبية داخل مؤسسات التعليم الخاص؟
في حين اننا امام تعليم إلزامي يفترض فيه تكوين الملامح المشتركة لشخصية مواطن الغد، فالأجدر ان يكون تعليمات وطنيا واحدا ومُوحداً يتساوى فيه أبناء المغاربة بحيث لا يكون اي فرق بين ابن الفلاح وابن الوزير وابن الحداد والعامل والأستاذ والطبيب .
أما تكافؤ الفرص فهو تحصيل حاصل لما سبق تبيانه فيما يخص «الجودة» والانصاف ، وبالتالي فالإجابة بديهية ولا مجال للاستفاضة في هذا الباب .
لقد شكل الحراك التعليمي غير المسبوق فرصة سانحة للتشخيص وفهم مكان الخلل وكان بالإمكان لو تحققت الإرادة الصادقة لدى الجميع أن يكون انطلاقة حقيقية لبناء تعليم وطني شعبي ديمقراطي وحداثي قادر على تحقيق الرقي الاجتماعي لأبناء وبنات المغاربة، ولكن الاشارات الملتقطة وما تم تنزيله بعد مرور سنة كاملة لا يبشر بأنه آن لنا أن نحتفل.
لقد علقت الشغيلة التعليمية آمالا كبيرة على النظام الأساسي الجديد لتحسين اوضاعها، ولكن ما الذي تحقق بالفعل؟
ملفات ثقيلة من قبيل الزنزانة 10، الأساتذة، العرضيين، التعليم الأولي، الدكاترة، التعويض التكميلي، التعويض عن العمل في العالم القروي لازالت تراوح مكانها بعدما لجأت الوزارة كعادتها إلى الالتفاف حول النصوص وتأويلها سلبيا وتأخير نصوص تطبيقية اخرى وقرارات متعلقة بمجموعة من مواد النظام الأساسي بمبررات مختلفة وذرائع واهية مما يطيل الأزمة داخل القطاع ويعزز مناخ الاحتقان .
أتساءل مع القارئ الكريم كيف سيحتفل من أمضى عمره في التدريس ولازال حبيس السلم العاشر او بمعنى اخر لازال قابعا في أدنى سلم في المنظومة ؟
كيف سيحتفل أستاذ عرضي –سابقا– وهو على مشارف التقاعد ويعلم يقينا أن سنوات أفناها في تقديم العلم والمعرفة لأبناء المغرب العميق في الفيافي والجبال لن تحتسب في تقاعده وتمت قرصنتها دون وجه حق ليجد نفسه أمام تقاعد هزيل في ظل موجة التضخم والغلاء متطلبات الحياة المتزايدة خصوصا مع عزم الحكومة الاجهاز حتى على نظام التغطية الصحية الحالي في إطار الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي ؟
في ظل هذه الأوضاع فإن الاحتفال بعيد المدرس لا يمكن ان يحجب واقع الأزمة التي يعيشها قطاع التربية والتعليم من التعليم الأولي إلى التعليم العالي ، لذا فبدل أن يتم اختزال المناسبة في تقديم رسائل الشكر والتقاط الصور ، فالأجدر ان يكون مناسبة وفرصة لإثارة النقاش العمومي حول وضعية المدرسة العمومية وآليات تحسين وضعية المدرسات والمدرسين .
ان الحكومة مطالبة في ظل السياقات الحالية أن تأخذ مطالب نساء ورجال التعليم بعين الاعتبار وتعمل على ايجاد حلول حقيقية كفيلة بإحداث قطيعة مع السياسات التعليمية السابقة ، وهذا لن يتأتى فقط بإصلاح البرامج او تغيير النماذج البيداغوجية او تحسين بنيات الاستقبال في حين ان العنصر الأساسي الذي هم نساء ورجال التعليم خارج معادلة الاصلاح، وهو ما يقتضي تغيرا جذريا في تدبير السياسات التعليمية بعيدا عن المقاربات التقنية والحسابات المالية الضيقة.

ان الحكومة مطالبة في ظل السياقات الحالية أن تأخذ مطالب نساء ورجال التعليم بعين الاعتبار وتعمل على ايجاد حلول حقيقية كفيلة بإحداث قطيعة مع السياسات التعليمية السابقة ، وهذا لن يتأتى فقط بإصلاح البرامج او تغيير النماذج البيداغوجية او تحسين بنيات الاستقبال في حين ان العنصر الأساسي الذي هم نساء ورجال التعليم خارج معادلة الاصلاح...

وضعية المدرسات والمدرسين وتأثيرها على التلاميذ

ان تدهور وضعية المدرسين مع توالي فشل الإصلاحات لا يؤثر فقط على المدرسات والمدرسين، بل يمتد ليطال التلاميذ ومستقبل المدرسة العمومية ككل، فقد ادت الوضعية الحالية للمدرسة العمومية الى تراجع ثقة الأسر فيها وهو ما دفع الأسر خاصة من الطبقة المتوسطة إلى اللجوء مجبرة إلى التعليم الخاص، وهو ما يعمق الفوارق الاجتماعية كنتيجة حتمية لعدم عدالة توزيع الرأسمال الثقافي، وبهذا يصبح التعليم الذي يفترض فيه أن يكون ارقى أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرقي الاجتماعي ، وسيلة لتوسيع الفوارق الطبقية وترسيخها بين فئات المجتمع المغربي.
وعلى أمل أن نحتفل بعيد المدرس في مستقبل غير بعيد ، أنحني إجلالا وتقديرا لكل المدرسات والمدرسين الشرفاء المؤمنين برسالتهم ، الثابتين على المبادئ في زمن التراجعات الكبرى .

صهينة الدين وتنامي النزعة اليمينية في دولة العدو الصهيوني

في معرض توضيح العلاقة بين صهينة الدين وتديين الصهيونية، تحدثت العديد من المصادر عن الأحزاب الحريدية، حيث يبلغ عدد المتدينين الحريديين في «إسرائيل» 1175000 نسمة، وهم يمثّلون نحو 12.6 في المئة من سكّان إسرائيل. ونسبة التكاثر الطبيعي بينهم تصل إلى 4.2 في المئة في السنة، مقابل 1.9 في المئة، معدّل التكاثر الطبيعي العامّ في إسرائيل، ووفقاً للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية (IDI) فإن نسبة الصهيونية الدينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي ستنمو إلى 16% عام 2030 وستستمر بتسارع فيما بعد.

غازي الصوراني

وتاريخيًا، كان الحريديون غير مهتمين بالسياسة، بل كان تركيزهم ينصبّ داخل الكنيست في الضغط للحصول على حصة وازنة من موازنة الدولة وانتزاع تشريعات مرتبطة بحياتهم الدينية.

إلا أنّ تحولاً مهمًا طرأ على حياة الجيل الثاني والثالث من أتباع الأحزاب الحريدية ممّن عاشوا في «إسرائيل» ونشأوا وسط حياة صهيونية، إذ إنهم تصهينوا بعد أن كانوا معادين للصهيونية، وأصبحوا جزءًا من الحياة الإسرائيلية وجزءًا من العنصرية الإسرائيلية، بعد أن كان اهتمامهم محصورًا في الدين، ولكن يبدو أنه في مناخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والتجاذبات السياسية، تصهين خطابهم وأصبحوا صهيونيين، وصار قسم منهم ينتمي إلى الصهيونية المتطرفة، وجزء منهم انضم إلى المستوطنات، ويقوم بدور عنصري عدواني تجاه قضية القدس.

شبح الثيوقراطية يخيّم على «دولة» العدو الإسرائيلي :

الأحزاب الدينية – حسب د.ماهر الشريف –بلغت مستوى النفوذ الذي بلغته حاليا بحصولها في الانتخابات الأخيرة، التي جرت في مطلع ديسمبر 2022 ، على نحو ثلث أصوات المقترعين، وعلى 32 مقعدا من مقاعد الكنيست، الأمر الذي يعني أن شبح الثيوقراطية يطارد العلمانيين» في دولة العدو، بحسب الصحافي الفرنسي في مجلة «ماريان» الأسبوعية جوليان لاكوري، الذي أشار إلى أن بنيامين نتنياهو «يستعد لتشكيل الحكومة الأكثر تديناً وتطرفاً في تاريخ البلاد»، ذلك إن أغلبيته ستعتمد على دعم حزبَي الصهيونية الدينية بقيادة إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وهما «ثنائي من المستوطنين من دعاة التفوق اليهودي»، وعلى دعم حزبين أرثوذكسيين متشددين آخرين، هما شاس ويهودات هاتوراه، اللذين «يؤيدان سيطرة أقوى للدين على الدولة».

إسرائيل ليست دولة علمانية:

إن مخاطر تحوّل «إسرائيل» إلى دولة ثيوقراطية، وتزايد تدخل رجال الدين في الفضاء السياسي بصورة عامة، وفي الدولة ومؤسساتها بصورة خاصة، كما يقول د. ماهر الشريف هي مخاطر جدية لأن العلمانية في «إسرائيل» «ليست مبدأً دستورياً راسخاً»، بل لا يمكن وصف «إسرائيل» بأنها دولة علمانية.

فالكاتب اليساري ميشيل فارشافسكي يرى أنه لا توجد في اللغة العبرية كلمة تترجم مفهوم العلمانية، بمعنى الفصل بين المجال الديني والمجال الدنيوي، وبالعودة إلى تجربتَي حزبَي «شينوي» و«ميرتس»، يقدّر فارشافسكي أنهما حزبان أرادا الحد من تدخل رجال الدين في المجال السياسي وتحقيق المزيد من الليبرالية، بينما يمكن «اعتبار العلمانيين الحقيقيين الوحيدين في «إسرائيل» هم المهاجرون الروس الجدد.

أما أستاذ العلوم السياسية دنيس شاربيت، فهو يعتبر أن «إسرائيل» لا يمكن أن تكون دولة علمانية في ظل إشارة «إعلان الاستقلال» لسنة 1948 إلى الكتاب المقدس وأنبياء إسرائيل، وسيطرة المحاكم الحاخامية على الأحوال الشخصية، وتخصيص أجزاء من ميزانية الدولة لتمويل المؤسسات ذات الطابع الديني، وخصوصا المدارس الدينية، وتدخل الأحزاب الدينية في إقرار القوانين داخل الكنيست، بحيث يمكن الاستخلاص بأنه ليس هناك فصل بين الدين والدولة في إسرائيل، بل تعاون بينهما.

وكان الكنيست قد أقرّ في تموز/يوليو 2018، كما يتابع التقرير، قانون أساس «الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي بموجبه يكون لليهود وحدهم «الحق في تقرير المصير» داخل أراضي الدولة، بينما يعرّض «العرب في «إسرائيل» للتهميش أو الحرمان».

ويلحظ يائير شليج، المحلل في معهد الديمقراطية ومقره القدس، أن القانون المذكور «لا يذكر في أي مكان أن «إسرائيل» دولة ديمقراطية»، ولا ترد فيه أي إشارة إلى «المساواة بين المواطنين»، بل ينوّه برموز الدولة اليهودية، أي «النشيد الوطني، والعلم، والشمعدان ذي الفروع السبعة، وكذلك التقويم العبري والأعياد اليهودية»، ويعتبر اللغة العبرية هي وحدها اللغة الرسمية للدولة بينما هبطت مرتبة اللغة العربية، التي «كانت لها هذه المكانة في السابق، إلى مرتبة «لغة خاصة»، وهو يشجع على بناء المستوطنات وتطويرها في الضفة الغربية باعتبارها «قيمة وطنية».

حضور الدين والصهيونية الدينية المتعاظم في المدارس، والجيش، والإعلام :

يزداد حضور الدين في المدارس الإسرائيلية– كما يضيف د.ماهر الشريف – إذ صرّح الحاخام رافي بيرتس، الذي عيّنه بنيامين نتنياهو وزيراً للتعليم في حكومته في ربيع سنة 2019، في إحدى المناسبات أنه «في زمن الكتاب المقدس كانت هناك مدارس نبوة بدلاً من الجامعات»، مؤكداً عزمه على إعطاء الأولوية لتدريس التوراة في المدارس.

ومن ناحية أخرى، تأخذ الصهيونية الدينية مكانة متعاظمة في المجتمع، نجمت، في المقام الأول، عن نتاج عمل تعليمي مكثف، ففضلاً عن حضوره في شبكة المدارس العامة، يتمتع هذا التيار بحضور قوي في جامعة بار إيلان، بالقرب من مدينة تل أبيب، وأنشأ شبكة كاملة من المدارس الدينية، بعضها يجمع بين الدراسات التلمودية والخدمة الدينية.

كما يزداد حضور هذا التيار في الجيش، إذ بات من الطبيعي رؤية الكثير من قبعات الكيبا المحبوكة فوق رؤوس ضباط وجنود الجيش والشرطة وجميع الأجهزة الأمنية، وبدأ، منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اندماج الصهيونيين المتدينين في وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي، بحيث صاروا يشكلون اليوم أكثر من ثلث الضباط ونحو نصف الطلاب في دورات الضباط، كما تزايد حضور الدين في وسائل الإعلام، بعد أن كان مهمشاً فيها لفترة طويلة.

رغم كل ما تقدم، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تدعي أن العدو الإسرائيلي هي «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»؛ فهل يمكن أن تكون الدولة ديمقراطية من دون أن تكون علمانية، علما أن العلمانية هي الوجه الآخر للحداثة؟

يجيب على هذا السؤال المؤرخ المناهض للصهيونية إيلان بابيه، حيث تقول: «على مدى الستين عاما الماضية، لم يدخر الحقوقيون والأكاديميون ومسؤولو الدولة الإسرائيليون، وجميعهم من العلمانيين، الحركات البهلوانية اللفظية لتبرير التسمية المتناقضة في حد ذاتها لدولة «يهودية وديمقراطية».

واليوم، فإن القشرة الديمقراطية الرقيقة المستخدمة لإخفاء الطابع الديني بصورة أساسية لدولتنا آخذة في التصدع، وبينما ينتاب ما يسمى بالعالم المتحضر الفزع بصورة منتظمة من تصاعد نزعات التعصب الديني وجوانبه العدوانية، فإنه قد غض الطرف لسنوات عديدة عن التعصب الديني الذي يميّز دولة إسرائيل، «رأس حربة الحضارة الغربية»، كما يحب أن يقول عشاق إسرائيل».

ومن ناحية أخرى، هل يمكن الحديث عن دولة «ديمقراطية» في «إسرائيل» في ظل استمرار احتلالها للأرض الفلسطينية واضطهادها للشعب الفلسطيني؟

في الرد عن هذا السؤال، يكتب حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية، ما يلي: «إن الاحتلال، إذ يدمر المجتمع الفلسطيني في إبادة اجتماعية بطيئة، فهو لا يترك المجتمع الإسرائيلي سالما... فمن المستحيل الادعاء، في سيناريو واقعي– كما يستطرد د.ماهر الشريف – أن اضطهاد شعب آخر لن يكون له عواقب على مجتمع الشعب المضطهد [بكسر الهاء] نفسه، وعلى هوية مجتمع الاحتلال. إن هذا مستحيل، ذلك إن السياق المعياري الذي تحتل فيه «إسرائيل» الفلسطينيين يتعارض بصورة مباشرة مع حقوق الإنسان ومع أي معيار ديمقراطي تدّعي «إسرائيل» التمسك به. إن تطبيق القواعد نفسها والقوانين نفسها على الجميع هو، في الواقع، أساس أي مجتمع حديث.

الجبهة الشعبية تدين بشدة استمرار السلطة في قمع واعتقال المناضلين وتطالب بالتوقف الفوري عن هذه الممارسات

تدين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشدة إقدام أجهزة السلطة على قمع واعتقال عدد من المتظاهرين والناشطين خلال تظاهرة سلمية في رام الله أمس، والتي نظمت بمناسبة مرور عام على معركة طوفان الأقصى، حيث طالت عمليات القمع والاعتقال القيادي المناضل عمر عساف وعدد من المتظاهرين.

إن استمرار السلطة وأجهزتها الأمنية في هذه الممارسات يعكس عدم مسؤولية وطنية، وفي وقت تشتد فيه حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها أبناء شعبنا في مختلف الأراضي المحتلة بما فيها الضفة المحتلة.

إن حملة الاعتقالات والملاحقات والقمع تُشكّل تجاوزاً لحق المواطنين في التعبير عن آرائهم والمشاركة في النشاطات الوطنية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها شعبنا تحت الاحتلال.

تطالب الجبهة قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية بالكف عن هذه الممارسات المسيئة لنضال شعبنا والتي تضر بالعلاقات الوطنية، وتؤكد على ضرورة الإفراج الفوري عن كافة معتقلي الرأي، والتفرغ لحماية شعبنا والدفاع عن الأرض في مواجهة مخططات التصفية والتهجير والتهويد والاستيطان.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
-8تشرين أول/أكتوبر2024-

نتنياهو وحلم «إسرائيل» الكبرى:

من غزة إلى الأمم المتحدة وعدوان جديد على لبنان

تنبيه: هذا المقال للكاتب الصحفي المصري إلهامي المليجي نشر أول مرة على بوابة قناة الميادين في ركن «مقالات» بترييخ 27 أيلول/شتنبر 2924 .
و نظرا لأهميته من وجهة نظر مهتم قريب جغرافيا من ساحة المعركة، تعيد الجريدة نشره ضمن هذا العدد، مع الاحتفاظ بالنص كاملا كما تقتضيه الأمانة الفكرية والتذكير أن الآراء الواردة فيه للكاتب و قابلة للنقاش.
الاستثناء الوحيد هو الاستهلال المنقول كما ورد في آخر المقال وهو بمثابة "بيت القصيد": المقاومة اللبنانية عقبة كأداء في وجه المشروع الصهيوأميركي

الكاتب الصحفي المصري
إلهامي المليجي

استهلال

«هذا المشروع الذي يرمي إلى استعباد المنطقة وإخضاعها لأطماعه لن يمر ما دامت المقاومة صامدة، ثابتة على مواقفها، تحمي الأرض والعرض. في كل قذيفة تُطلق، وفي كل خطوة مقاومة، تزرع بذور الثقة بقدرة الشعوب على إفشال مخططات الهيمنة والاحتلال
اليوم، كما بالأمس، تقف المقاومة اللبنانية شامخة في وجه العدو، لتؤكد للعالم أن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لن يُبنى على ركام الشعوب وأطلالها، بل ستتحطم أحلامه على صخرة الصمود والمقاومة التي ستبقى إلى الأبد رمزًا للكرامة العربية وأملًا للنصر»

نص المقال

العدوان الصهيوني الذي يستهدف قطاع غزة وجنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت ما هو سوى انعكاس لأطماع نتنياهو المتجذرة في تلموديات توسعية، تدعمها قوى يمينية متطرفة داخل «إسرائيل» وخارجها.

نتنياهو.. الطموحات التوسعية ومحور المقاومة

في خضمِّ لهيب العدوان الصهيوني المتواصل على شعوب المنطقة، تتسارع الخطوات التوسعية لبنيامين نتنياهو، وهو مجرم حرب لا يخفي أطماعه التي تتجاوز حدود فلسطين لتشمل إعادة تشكيل جغرافيا الشرق الأوسط بأسره. ما يجري اليوم ليس مجرد تصعيد عسكري عابر، بل هو جزء من مشروع أيديولوجي عميق يرتكز على خرافات «إسرائيل الكبرى» المزعومة، ويسعى إلى فرض واقع جديد على الأرض
العدوان الصهيوني الذي يستهدف قطاع غزة وجنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت ما هو سوى انعكاس لأطماع نتنياهو المتجذرة في تلموديات توسعية، تدعمها قوى يمينية متطرفة داخل «إسرائيل» وخارجها.
إنه مشروع توسعي لا يعترف بالحدود، ويتغذى على ضعف الموقف الدولي وصمت الدول التي ارتضت التطبيع، ظنًا منها أن ذلك سيحميها من نيران هذا العدوان، ولكن الحقيقة المرة أن كل شبر من الأراضي العربية، من لبنان وسوريا إلى الأردن ومصر، وحتى شبه الجزيرة العربية، باتت هدفًا في مرمى نيران المشروع الصهيوني المدعوم أميركيا

نحن أمام مفترق طرق خطير، إما أن تتحرك الأمة العربية والعالم لوقف هذه الأطماع التوسعية قبل فوات الأوان، وإما أن يشهد التاريخ كيف تُعيد «إسرائيل» رسم خرائط المنطقة وفقًا لرؤيتها التلمودية، ليغرق الشرق الأوسط في دوامة من الحروب والكوارث الإنسانية التي لن تنتهي
في خضم تصاعد العدوان الهمجي لقوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة وجنوب لبنان والضاحية الجنوبية، ومع تصريحات بنيامين نتنياهو المتكررة حول «إسرائيل الكبرى» و«الشرق الأوسط الجديد»، بات واضحًا أن طموحات هذا الزعيم الصهيوني اليميني تتجاوز حدود الصراعات التقليدية في المنطقة
إن العدوان الصهيوني المتزايد على جنوب لبنان، والهجمات النوعية التي استهدفت الضاحية الجنوبية، تُظهر أن مخطط نتنياهو يتسارع لتحقيق رؤيته التوسعية، معتمدًا على تحالفه العضوي مع القوى الصهيونية الدينية المتطرفة والدعم اللامحدود من الإدارة الأميركية

تكثيف الضغط وتوسيع النفوذ

في الأيام الأخيرة، شنت آلة الحرب الصهيونية عدوانًا متجددًا على جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، مستهدفة قوات المقاومة اللبنانية، في محاولة لفرض سياسة الردع وإضعاف المقاومة اللبنانية.
هذه الهجمات تمثل مرحلة جديدة من التصعيد في ظل تصاعد العدوان على لبنان، وتأتي كجزء من مشروع إسرائيل الكبرى الذي تسعى «إسرائيل» لتنفيذه عبر السيطرة على الأراضي الحيوية في لبنان.
هذا التصعيد ليس مجرد رد فعل على تهديدات مباشرة، بل خطوة استباقية لترسيخ الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة المحاذية للبنان.

الطموحات التوسعية ومحور المقاومة

محور المقاومة الذي يمتد من إيران مرورًا بسوريا وصولًا إلى لبنان وفلسطين، يمثل العقبة الأبرز في طريق تحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى». العدوان الصهيوني المتكرر على الضاحية الجنوبية لبيروت يهدف إلى إضعاف المقاومة اللبنانية التي تشكل تهديدًا حقيقيًا لمشروع الهيمنة الصهيوني
في الوقت نفسه، يمثل هذا الهجوم محاولة لتوسيع نطاق العمليات العسكرية إلى المناطق التي تُعتبر خطًا أحمر بالنسبة إلى حزب الله
الهدف ليس فقط تحجيم قدرات المقاومة اللبنانية، بل أيضاً تحجيم أي قوة تقف في وجه مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يسعى نتنياهو إلى بنائه

من «إسرائيل الكبرى» إلى الشرق الأوسط الجديد

إن التطورات الأخيرة، بما في ذلك تصعيد العدوان الصهيوني على جنوب لبنان وشماله والضاحية الجنوبية، تشير إلى أن المرحلة الحالية من الصراع ليست مجرد معركة حول الأراضي، بل هي جزء من رؤية نتنياهو الأوسع لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.
اليوم، يتجلى بوضوح أن أي تهاون أمام هذه الطموحات التوسعية سيقود المنطقة إلى كارثة لا تُحمد عقباها.
يجب على الدول العربية التي بادرت إلى تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني أن تدرك جيدًا أن طموحات مجرم الحرب نتنياهو لا تقف عند حدود فلسطين أو لبنان. إسرائيل الكبرى التي يتحدث عنها نتنياهو تشمل أجزاء من سوريا والأردن ومصر، وحتى شبه الجزيرة العربية. لذا فإن تحالفات التطبيع ليست سوى تهدئة مؤقتة قد تنقلب على تلك الدول إذا لم تواجه الطموحات التوسعية الصهيونية بكل حزم

خريطة «إسرائيل الكبرى» في الأمم المتحدة: رمزية ودلالات

في خطابه أمام الأمم المتحدة، عندما رفع نتنياهو خريطة لإسرائيل تشمل الأراضي المحتلة والأجزاء المجاورة، كانت هذه الخريطة رسالة واضحة للعالم: «إسرائيل» ترى نفسها دولة ذات حدود موسعة، ولا تقبل بأي تسوية لا تحقق هذه الأهداف التوسعية.
هذا المشهد الرمزي الذي أثار قلق العديد من الدول لم يكن مجرد إشارة، بل كان إعلانًا عن نية «إسرائيل» لتطبيق سياسات الأمر الواقع.

العدوان على الجنوب: تصعيد نحو حرب شاملة؟

تصعيد العدوان الهمجي على جنوب لبنان والضاحية الجنوبية قد يقود إلى نزاع إقليمي أوسع يشمل أطرافًا أخرى في المنطقة. اليوم، المنطقة تقف على حافة مواجهة شاملة قد تقود إلى تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي. لا بد من تحرك عالمي لوقف هذه الأطماع التوسعية قبل فوات الأوان.
من خلال استعراض التطورات الأخيرة وتصريحات نتنياهو حول «إسرائيل الكبرى»، نرى أن العدوان المتواصل على قطاع غزة ولبنان يمثل جزءًا لا يتجزأ من رؤية الكيان الصهيوني لفرض هيمنته الإقليمية. الطموحات الصهيونية ليست أحلامًا بعيدة المنال، بل هي واقع يتحقق يومًا بعد يوم من خلال العدوان الهمجي والتوسع الاستيطاني والدعم الدولي المتزايد.
التحذير اليوم هو للدول العربية التي تتغاضى عن هذه الطموحات بدافع المصالح المؤقتة، فالتاريخ لا يرحم من تجاهل الأطماع التوسعية. لا بد من مواجهة هذا المشروع بقوة وحزم، وإلا فإن المنطقة بأكملها ستجد نفسها أمام واقع جديد قد لا يمكن عكسه.

المقاومة اللبنانية عقبة كأداء في وجه المشروع الصهيوأميركي

في ظل هذا التصعيد المتواصل، يجب أن يدرك العالم، وخصوصاً الدول العربية، أن محور المقاومة، وفي قلبه المقاومة اللبنانية، يمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق المشروع الصهيوأميركي المتمثل في «الشرق الأوسط الجديد». هذه المقاومة ليست مجرد قوة عسكرية، بل إرادة راسخة وشعلة مضيئة في مواجهة طموحات نتنياهو وأعوانه
لقد أثبتت المقاومة اللبنانية مرارًا وتكرارًا، منذ عام 2000 مرورًا بحرب يوليو/ تموز 2006، وصولًا إلى يومنا هذا، أنها القوة التي لا يستطيع الاحتلال كسرها، مهما تكالبت عليها القوى العالمية والإقليمية
إنها القوة التي تعيد التوازن في المنطقة وتقف حائط صد أمام مشروع «إسرائيل الكبرى»؛ مشروع يرتكز على وهم السيطرة وتدمير الهوية العربية.
هذا المشروع الذي يرمي إلى استعباد المنطقة وإخضاعها لأطماعه لن يمر ما دامت المقاومة صامدة، ثابتة على مواقفها، تحمي الأرض والعرض. في كل قذيفة تُطلق، وفي كل خطوة مقاومة، تزرع بذور الثقة بقدرة الشعوب على إفشال مخططات الهيمنة والاحتلال
اليوم، كما بالأمس، تقف المقاومة اللبنانية شامخة في وجه العدو، لتؤكد للعالم أن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لن يُبنى على ركام الشعوب وأطلالها، بل ستتحطم أحلامه على صخرة الصمود والمقاومة التي ستبقى إلى الأبد رمزًا للكرامة العربية وأملًا للنصر.

أزمة النظام الرأسمالي واستمرار مسلسل تفقير الطبقات الشعبية

التطرق لموضوع التفقير يستدعي بداية توضيح المفهوم. فالتفقير (paupérisation) وتفقير الطبقة العاملة بالتحديد، هي من الأفكار الأساسية التي قام كتاب ماركس «رأس المال» بتحليلها وتوضيحها بشكل ضافي. وانه من الأفضل اعتماد هذا الكتاب كمرجع لتفادي اي لبس وكل فهم مغلوط لهذا المفهوم حاولت أقلام بورجوازية ورجعية نشره والترويج له.

بوتبغى الحسين

ان وضعية الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي تحددها طبيعة هذا النظام نفسه، طبيعة حولت حرية العامل الى مجرد حرية شكلية وغطاء لعبودية حقيقية. فالعامل لا يملك وسائل الإنتاج لذلك تحول الى مجرد عبد مأجور بقي رهن اشارة الرأسمالي الذي لا يعترف له بوجود الا عندما ينتج فائض القيمة، أي عندما يفقد انسانيته ويتحول الى موضوع للاستغلال. على هذا النحو يبدو نظام العمل المأجور نظام عبودية حقيقية، نظام يقسو ويشتد كلما تطورت القوى الاجتماعية للإنتاج، بغض النظر عن قيمة الاجر، اكانت عالية او منخفضة، التي يتقاضها الاجير. فالبؤس الذي تعيش فيه الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي ناتج عن عدم امتلاكها لوسائل الإنتاج وهذا هو السبب في تدهور احوالها المعيشية، ولن تستطيع هذه الطبقة ان تضع حدا لمسلسل تفقيرها الا بتقويض أسس النظام الرأسمالي اعتمادا على ديكتاتورية البروليتاريا، النظرية التي كثيرا ما حاولت البورجوازية ومنظريها تشويهها كما عملوا في نفس الوقت على للترويج لتأويل مغلوط لنظرية الماركسية للتفقير في إطار النظام الرأسمالي.

في كتابه «رأس المال» ذكر ماركس بالأسس التي يرتكز عليها نظام الأجرة فبين ان هذه الاخيرة لن يكون لها وجود الا بمراعاة لمصلحة البورجوازية. فلا يمكن ان تكون عالية لان ذلك يؤثر في ارباح الرأسماليين، كما لا يمكن ان تكون منخفضة الى اقصى الحدود لأن في ذلك تهديد لاستمرار الطبقة العاملة وإعادة انتاجها. ان الاجرة لا يمكن ان تكون الا في الحدود التي تحافظ على أسس النظام الرأسمالي وتضمن استمراره، وهي لن توجد الا في إطار عملية الإنتاج التي تعرف تطورات وتحولات كيفية تسمح بها الاكتشافات العلمية التي تساهم في تطوير قدرة الإنتاج.

التقدم التكنولوجي يوفر إمكانيات هائلة لتطوير الإنتاج وفي نفس الوقت يؤدي الى الاستغناء عن توظيف جزء من الطبقة العاملة والى احالتها على العطالة فيتسبب جراء ذلك في ميل معدل الربح نحو الانخفاض. ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى مسلسل التفقير على انه صنفين: قد يكون نسبيا عندما تتمكن الطبقة العاملة من الحصول على اجر هو القسط الضئيل جدا مما تنتجه من الأرباح، بينما يستحوذ رب المعمل، مالك وسائل الإنتاج على الباقي. كما يتحول التفقير الى تفقير مطلق عندما تستغني البطرونا على قسم من اليد العاملة ويتم الحاقها بصفوف العاطلين عن العمل. وجيش العاطلين هذا هو ظاهرة لصيقة بنمط الإنتاج الرأسمالي توظف كسلاح في وجه الطبقة العاملة، أي كوسيلة لضغط كتلة الأجور وتقليصها. والأجور بدورها صنفين، الأجرة الاسمية (salaire nominal) المتمثلة في القدر المالي الذي يتقاضاه العامل عما بدله من جهد، والأجرة الغير المباشرة (salaire indirect) التي تتشكل من كل اشكال الدعم والتعويضات المختلفة التي تقدم للعمال والطبقات الشعبية عموما بما في ذلك الخدمات الطبية ودعم السكن والتقاعد والتعليم «المجاني» للأولاد وغيره. وعندما يتأزم الاقتصاد الرأسمالي كما هو عليه الوضع حاليا يتم الهجوم على هذه المكتسبات وذلك بتجميد الأجور (الاسمية) بل تخفيضها إثر الغلاء والتضخم المالي، وكذلك المس بالأجور الغير المباشرة جراء الإجهاز على الخدمات العمومية وتخريب المرفق العمومي تطبيقا للسياسات النيوليبرالية المتوحشة.

بخصوص الازمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي والكيفية التي تذكي بها مسلسل تفقير الطبقات الشعبية، وعلى رأسها البروليتاريا، قامت المؤرخة والمناضلة الماركسية-اللينينية آني لاكروى-ريز (Lacroix-Riz Annie) مؤخرا (27/09/2021) بإعداد فيديو بعنوان «استراتيجية الصدمة بفرنسا» Stratégie du choc en France)) وضعته بموقع اليوتيوب. في عملها هذا قاربت ازمة النظام الرأسمالي وانعكاساتها على الطبقة العاملة بفرنسا، ولتوضيح فكرتها اعتمدت المقارنة فيما بين الازمة الاقتصادية العالمية لسنوات الثلاثينيات من القرن الماضي والازمة المركبة التي يمر بها النظام الرأسمالي المعولم حاليا.

وترى المؤرخة ان مفهوم «استراتيجية الصدمة» الذي صاغته الكندية نعومي كلاين (Naomi Klein) واختارته كعنوان لكتاب لها يتحدث عن واقع الشيلي في عهد «بنوشي»، ينطبق على واقع المجتمع الفرنسي في القرن 2021. ولتوضيح فكرة «استراتيجية الصدمة» هذه اعتمدت المناضلة على وقائع وأمثلة حية ومعبرة، منها تجميد الأجور بالقطاع العام والخاص، بحيث ان الرقم الاستدلالي الذي على أساسه يتم احتساب أجور الموظفين التابعين للقطاع العام بفرنسا لم يعرف أي تغير منذ 2009. تستشهد كذلك بالتصاعد المهول للهشاشة من بطالة وطالبي الشغل ولعدد الفقراء، حيث يعيش الان بهذه الدولة التي تعد من بين الدول الصناعية الكبرى زهاء 15 مليون فقير. ومع الازمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورنا المستجد تعرى الواقع البئيس للمستشفى العمومي، لا بسبب الفيروس، بل نتيجة سياسات نيوليبرالية انتهجتها الحكومات اليمينية واليسارية المتعاقبة وكانت وراء حذف زهاء 100 000 سرير بالمستشفيات ما ترتب عنه الاستغناء عن 450 000 إطار طبي ما بين طبيب وممرض.

تقر المناضلة Annie Lacroix-Riz ان الازمة التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي منذ الثمانينات من القرن الماضي حتى اليوم هي شبيهة الى حد ما بأزمة 1873 التي تسببت في الحرب العالمية الأولى، كما تشبه في جوانب منها ازمة 1929، ذلك لأنه في كلتا الحالتين نتجت الازمة عن التضخم، وفي المرحلتين كذلك عنا النظام الرأسمالي من تفاقم المديونية وعجز عن إيجاد مخرج. في هكذا وضع اقدمت البورجوازية الفرنسية، كما هو الحال في باقي دول العالم، على شن حرب ضروس على الأجور واكتفت المنظمات النقابية المتخاذلة بالعمل على الحفاظ على وجودها وتبني مواقف دفاعية لم تسعفها من تفادي عواقب الازمة. فمنذ 1981 حتى الان استطاعت البورجوازية ان تستولي على 10% من الدخل المحلي الإجمالي، لكن رغم الحرب المفتوحة على الأجور لم تستطع توقيف استمرار ميل معدل الربح نحو الانخفاض ما حال دون مراكمة المزيد من الأرباح، وقد زاد هذا الوضع تعقيدا جراء المنافسة الصينية القوية. كل هذا اجج حرب الرأسماليين على الاجور ودفع بهم للإجهاز على العديد من الحقوق والمكاسب الاجتماعية. ومثل هذا الوضع هو الذي صنفته الباحثة الكندية «باستراتيجية الصدمة»، ذلك لان استهداف تكسير أجور شعب بأكمله والمساس بحقوقه ومكتسباته لم ولن يتم الا بتوظيف اقوى الأسلحة وأشدها فتكا.

لقد دخلت المجتمعات في مرحلة شديدة الصعوبة ولكي تتقبلها الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية لا يجب ان تفهم هذه الفئات ما وقع بل يجب صدها عن ذلك بتوظيف القمع وكل اشكال الترهيب. لقد تم الاجهاز على العديد من المكاسب الشعبية بدريعة القيام بالإصلاحات في حين ان الهدف الحقيقي هو الهجوم على الأجور بشتى أنواع الضرائب وبالغلاء والتجميد، كما أصبحت العديد من مكتسبات فترة الرفاه في خبر كان. وحتى يتم اعداد الناس للقبول بتقاعد زهيد يتم تدريبهم على «العيش بالكفاف» اي بأقل الأجور. ففي السنوات الأخيرة فقد ملايين الاجراء الكثير من قدرتهم الشرائية بسبب التضخم والغلاء الفاحش، وكان المتقاعدون هم أكبر المتضررين، في نفس الوقت راكمت حفنة من الرأسماليين الأموال الطائلة، وتتحاشى وسائل الاعلام التطرق لهذه المشاكل بالرغم من ان الكل على علم بكارثية الأوضاع المعاشية للطبقات الشعبية.

في هكذا وضع يحاول كل واحد ان يحمل ثقل النفقات المتزايدة باستمرار للأخرين، أي للضعفاء، وأكثر الناس ضعفا هم العمال، هم الطبقة العاملة التي تكسب قوتها اليومي بمجهودها العضلي. لذلك فالعمال هم أكثر الطبقات الاجتماعية معاناة ومن الضروري مساعدتهم من طرف المناضلين وكل مناهض لهذا الوضع، على تنظيم أنفسهم وتوجيه نضالاتهم بهدف العمل على تغيير واقع الظلم والبؤس الذي يعيشون فيه. فالمجتمع الرأسمالي مجتمع مبني على الاستغلال والحرمان، وكلما تطور وتقدم ازداد معه حرمان العمال واستمر تفقيرهم وتعمق.

النساء العاملات في طليعة الاحتجاجات الشعبية

في ظل خضوع النظام السياسي المغربي لإملاءات المؤسسات المالية العالمية الامبريالية وفرض سياسة التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية وما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة والفقر, أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات وفي كل القطاعات والمرأة العالمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة تعتبر ضحية « الباطرونا-المخزن-المجتمع» حيث تعيش تحت أولا تحت وطأة الفقر والهشاشة والاستغلال الممنهج والهجوم على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل رفيقها العامل وثانيا بسبب كونها امرأة تعيش تمييزا على أساس الجنس في فرص العمل وقيمة الأجر وعدم العدل في الحقوق وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي والتحرش النفسي والاستغلال وغياب شروط العمل اللائق وعدم احترام المواثيق الدولية في العمل خصوصا بالقطاع الخاص مما سيؤدي بها للاحتجاج والانتفاض ضد هذا الوضع.

عزيزة الرامي

وضعية المرأة العاملة :

تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الصناعي والفلاحي والقطاعات غير المهيكلة تحت ظروف قاسية وكارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة وتمثل كل مقومات الاستغلال البشع لربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا كما أنهن يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر أبرز ظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل.

أما بخصوص العاملات الزراعيات فإنها فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال والتمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي والنفسي والجنسي ويتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت به الاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجور «أولا بين النساء والرجال (اتفاقيتين 100 و111 لمنظمة العمل الدولية) وثانيا بين القطاعين الفلاحي والصناعي SMIG/SMAG » ومنع التمييز بسبب الجنس والحمل والأمومة سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الإسبانية (عاملات العرائش)، ناهيك عن اشتغالهن دون حماية اجتماعية وتحديد لساعات العمل اليومية التي قد تصل ل 10 ساعات باليوم في غياب تام للحماية الصحية والوقائية أثناء العمل أو أثناء نقلهن لأماكن العمل من خلال تعريض حياتهن لخطر الموت سواء بحوادث السير كما لا يتم التصريح بهن في ضمان الاجتماعي وبالتالي يحرمن من حقهن في التقاعد (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المائة) وخدمات التغطية الصحية وكل حقوقهن المتعلقة بالعطلة السنوية وعطلة الأمومة وساعات الرضاعة وحرمانهن من بطاقة الشغل وبطاقة الأداء وبذلك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا والعاملات (عاملات شتوكة ايت باها مثلا)

إن العاملات بالقطاع الصناعي أيضا يعشن واقعا مريرا يتسم بالهشاشة وعدم توفر الشغل القار حيث يعملن في أغلب الأحيان دون تسجيل في الضمان الاجتماعي ويتعرضن لتسريحات بسبب العمل النقابي الذي أصبح محضورا عمليا حيث تواجه كل مبادرة بتأسيس مكتب نقابي بالطرد الجماعي (حالة عمال/ات أمانور بطنجة – تطوان – الرباط)

تعيش أيضا خادمات البيوت الذي ظهر مع ازدياد الطلب عليه من طرف أسر الطبقات والفئات البرجوازية، إذ يتسم واقعهن بالاستغلال الفاحش وسوء المعاملة والتعنيف والتحرش الجنسي والاغتصاب وهزالة الأجر وانتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية، في ظل هذا الوضع تم إصدار قانون 19 12- لتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال وعاملات المنزليين حيث يتكون من 5 أبواب (التعريف بالفئة – شرط التشغيل – مدة العمل ولاراحة طبيعة الأجر وأخيرا المراقبة والعقاب) يحاول القانون إيهامنا بالمساواة بين العاملات والعمال المنزليين ولكن يستحيل هذا في مواد أخرى حيث يحدد السن الأدنى للشغل بين 16 و18 سنة بمعنى الفئة الأكثر استهدافا هن القاصرات باعتبارهن الأكثر هشاشة بينما تشغيل العمال المنزليين في البستنة والحراسة والسياقة وهي من اختصاص العمال الراشدين.

و يتطرق أيضا لتحديد الحد الأنى للأجر 60 في المائة من الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والتجاري، بمعنى إضافة حد أدنى ثالث للأجور بالمغرب بالإضافة للصناعي والفلاحي، مع تسجيل غياب تام للحماية الاجتماعية (تغطية صحية – تقاعد – عقد عمل – حماية من حوادث الشغل...) مع غياب تام لتنظيم الفئة في النقابات.

أما بخصوص النساء العاملات بقطاع التعليم فيعتبر قطاع التعليم من بين القطاعات الحيوية للبلاد، إلا أنه يتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية والمملاة من طرف الدوائر الامبريالية (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)، حيث تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى أن يتضمن كل إصلاح الخصائص التالية (ضرب الوظيفة العمومية وضرب المجانية – تشجيع القطاع الخاص – ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم التقني) وكذالك ضرب والإجهاز على الحقوق والمكتسبات التاريخية لنساء ورجال التعليم.

إذ شرعت الدولة في تنفيذ مخططاتها الرجعية والتراجعية للقضاء على المدرسة والتعليم العموميين من خلال عدة إجراءات وقوانين اخرها القانون الاطار 17-51 وتنزيل النظام الأساسي المجحف الذي انتفض ضده نساء ورجال التعليم في حراك تعليمي تاريخي وغير مسبوق في تاريخ المغرب واللذان يهدفان أساسا إلى ضرب ما تبقى من المجانية – ضرب استقرار الشغل وإدخال الهشاشة للقطاع عبر التشغيل بموجب العقود ومشروع القانون التكبيلي للإضراب وقانون النقابات رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاعات على التقاعد بعد نهب الصناديق وإخراج نظام تقاعد جديد يلغي كل المكتسبات السابقة والاقتطاعات الغير قانونية من اجور المضربين/ات وعدم التعويض عن العالم القروي. كما يعيش القطاع مشاكل بنيوية (اكتظاظ الاقسام – الاقسام المشتركة – الخصاص المهول في القطاع) ومن جهة أخرى المظاهر السلبية فيما يخص المرأة والمتعلقة بالنظرة الدونية في البرامج والمناهج التعليمية والتي تكرس العنف والتمييز وتحرض على الكراهية.

كل هاته الاجراءات الرجعية والتراجعية تعاني المرأة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل ، ونضيف لهذا معاناتها من الوضعية المزرية والمتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي – تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم والسلامة) بالاضافة لتهميش حقوقها وتعرضها لجميع أشكال العنف والتحرشات الجنسية (عنف لفظي جسدي وجنسي ومعنوي/ حالات العنف على الاستاذات والتحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها)، كما نضيف تعيينات المتزوجات والامهات في مناطق بعيدة عن اسرهن وابنائهن (حالات كثيرة لأكثر من عشر سنوات).

نضالات المرأة العاملة المغربية في الحركة النقابية :

شهدت المعارك النقابية بمختلف القطاعات حضورا نسائيا متميزا وقويا وقد ناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات وتواجدن بقوة ونذكر منها:

– مشاركتهن الفعالة والقوية في الحراك التعليمي التاريخي والذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كانت النساء في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب وجميع الأشكال الاحتجاجية.

– مشاركة النساء في حركة 20 فبراير المجيدة ووجودهن في طليعتة رافعات شعار الأساسي « حرية كرامة عدالة اجتماعية وإسقاط الفساد والمساواة الفعلية»

– نضالات نساء العاملات بسيكوميك القوية وبعنوان الصمود والإيمان بعدالة المطالب.

– نضالات النساء واحتلالهن الصدارة بالحراك الشعبي بالريف وجرادة ورفعهن لمطالب الحراك العادلة والمشروعة.

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل وعاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش ورفضوا الالتحاق بالعمل وظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور وتحسين اوضاعهم وظروف اشتغالهم.

– نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها . 1200 عامل وعاملة في ضيعة «روزا فلور» في حالة تشريد وضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

– نضالات النساء السلاليات بإقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيث اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية واستمرت معركتهن ونضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة ومسيرة وتعرضن لحصار وقمع امني سنة 2014.

– انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية بمدينة تطوان والمضيق والفنيدق احتجاجا على الذل والمهانة والظروف اللا إنسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

– خاضت ايضا العديد من العاملات والعمال اضرابات واعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس وهدر لحقوقهم الشغلية وخاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح وطرد العاملات والعمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة ـــ اعتصام عمال وعاملات «امانور» بطنجة والرباط وتطوان ـــ طرد 182 عامل وعاملة بشركة المستطيل بمراكش ـــ طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للنساء في قلب الحركة الشعبية والنقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت وعدم التنظيم وغياب التأطير النقابي والسياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات خاصة للطبقة العاملة.

دور النساء في بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة « النهج الديمقراطي العمالي» :

نستنتج أن النساء يشكلن قوة نضالية كبيرة نظرا لتواجدهن في مختلف النضالات والحركات الاحتجاجية لكن هاته النضالات النسائية رغم أهميتها وحيويتها تبقى عفوية وغير مؤطرة مما يجعلها محدودة الأفق أي لا تتجاوز المطالب الاجتماعية والاقتصادية والتي تواجه بالقمع والاعتقالات بأغلب الأحيان وهذا يطرح علينا العمل على أن ترقى لمطالب سياسية ولعل أهم الأسباب التي تجعل هاته النضالات الشعبية النسائية غير مؤطرة سياسيا هو افتقارها إلى تنظيم سياسي ثوري أي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات يؤطرها ويؤهلها لامتلاك نظرية التغيير الثوري من أجل الانتقال من النضال الاجتماعي للنضال السياسي.

و بالتالي فالنساء العاملات إلى جانب المثقفات الثوريات يطرح على عاتقهن عدة مهام ملحة للمساهمة في قلب الحزب الثوري للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي» من خلال :

1. التجذر وسط النساء العاملات والكادحات وحثهن على الانخراط بالعمل النقابي والعمل على دمقرطته ومحاربة البيروقراطيات النقابية والعقليات الذكورية داخل النقابات للنضال لجانب رفيقها الرجل من أجل الحقوق والمكتسبات المسلوبة من طرف مستغليها استغلالا مزدوجا ، طبقيا من جهة وجنسيا من جهة أخرى لدى يتوجب على المرأة العاملة النضال على واجهتين أولا كامرأة وأم وثانيا بالنضال العام لجانب رفيقها الرجل.

2. المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد إحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسية الطبقية.

3. فتح نقاش مع المناضلات اليساريات والماركسيات لإقناعهن بأهمية العمل السياسي المنظم من أجل المساهمة والانخراط حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي».

4. بناء جبهة نسائية ديمقراطية وتقدمية وشعبية عريضة للنضال من أجل التقدم النضال الشعبي النسائي من أجل حقوقهن وكرامتهن وفق مجتمع الكرامة والحرية والديموقراطية والمساواة الحقيقية.

سؤال الترجمة

عبد اللطيف صردي

بمناسبة اليوم العالمي للترجمة 2 اكتوبر. لا بد من طرح إشكالية الترجمة إلى حد مدى مطابقتها الاصل .هي رحلة من لغة الى اخرى بحمولاتها الثقافية خاصة عندما يتعلق بجنس ادبي كالشعر والرواية والقصة القصيرة. أو كما يقول الفقهاء القدامى اللغة حمالة أوجه. ويتكرر السؤال الاشكالي .هل الترجمة ابداع ثاني .ان الترجمة ليست ترفا فكريا كما يتبادر للوهلة الأولى. بل هو حاجة حضارية وتثاقف.

وبالعودة الى البدايات الأولى. لابد لذكر الاجيال الاولى التي خاضت غمار التجربة واسست له .ادكر هنا المفكر اللبناني جورج الطرابشي المختص في فرود وماركس وفؤاد زكريا في النصوص الفلسفية. وترجم الفلسطيني الراحل صالح علماني روايات من الاسبانية الى العربية. واشتغل سامي الدروبي على ترجمة اعمال دوستوفسكي .ولكن ليس من الروسية كما اقتحم الشاعر المغربي إدريس الملياني الترجمة من الروسية للعربية.

وبالمغرب لابد من ذكر محمد برادة وترجمته لبارت وسالم يافوت وترجمة فوكو .كما ترجم احمد السطاتي التوسير في مجلة اقلام المغربية .وترجم الطاهر بن جلون الخبز الحافي .وترجمت فاطمة زريويل اعمال عالمة الاجتماع فاطمة المرنيسي .كما ساهم عبد الله العروي في عودة نصوصه الى العربية. وتتالت الترجمات على يد اجيال جديدة مغربية اشتغلت على تاريخ المغرب مثل عبد الرحيم زحل .واشتغل عبد المجيد جحفة على ترجمة الشيخ والمريد لعبد الله حمودي.

وتساؤلي الكبير وانا استحضر مقدمة المفكر التونسي العفيف الاخضر للبيان الشيوعي لماركس من الألمانية معتبرا كل الترجمات العربية خاطئة ينبغي حرقها وتجاوزها .واعتمادا على ما كانت تتفضل به دار موسكو في السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي لتلك المراجع الحمراء للغة العربية والتي كانت اثمنتها تكاد تكون رمزية. هل كانت ترجمتها تفي بالغرض.

الا ان المعضلة الكبرى هناك تراث كبير في المغرب مكتوب بالفرنسية لم ينل حظوظه .ويستفيد منه الباحثون والقراء بالعربية والاجيال الجديدة التي لا تجيد سبر اغوار لغة موليير والدراسات الكولونيالية وعالم الاجتماع القروي بول باسكون والرفيق ابراهام السرفاتي والعالمة الفقيهة اسماء لمرابط. وكذلك ما كتبه المؤرخون الاسبان عن شخصية عبد الكريم الخطابي بمنطقة الريف. او ما كتب عن الأمازيغية او الأسطورة بلسان اخر. او النقد التشكيلي والسينما.

رفيق من عليا...

عائشة جرو

حين كنت اتلمس في الدمس طريقا
أزهرت في روحي
يا رفيقا
حطه النور الأحمر من عل
فصهل في وريدي ولاح نبراس الافاق
و همس في الحشاشة حدس :
هذا المعلم الكوني
فارس ميدان واثق وثيق
هدر في الأوصال المتلعثمة
بحر عميق
ذات شفق
تسّللت في عجف الفلاة
حدائقا وصلاة
الى أحلام الندى وفاح الرحيق
فعَبقتُ بالحياة
عَطشي بلال ونداوَةُ
فخمد الحريق
وَ نبَض بين أضلعي ميت ما
في كهفي المبهم العتيق
ابتلجت في وجهي شموع تتحسس الطريق
تلألأتْ بالانتصارات تلك الهزائمُ والخيبات ولاح
من تلك النكسات البريق
ها نحن معا
نورد الرئات والرايات هواء و عشقا
إلى أن يهن منا العظم ولا يستكين فينا:
هدير ثوار الحق
ولا يثني صوت عزمنا سوط
جلاد زرد أصفاد ل. همجية استبداد
ولا حتى خذلان رفاق.
يا رفيق خافقي
لم نترجل قط من عين الشمس
فيها ننضج الخيل، الخيال والقلم
ونقشر لب النور.
لست وحدك يا أحمد الكوني
ها نحن معا
نطل من العنان
على حصاد السنين
و بيداء رصصناها شذبناها لعل من تحتها
تجري الجنان
ها نحن معا ما ابيض الربيع الأخضر في الوجدان
و البدان جمر المبادين
وفي الصدر أوهن المساكن
ومس المساكين وسكينة وود ودرس تلو الدرس
وما صدأ الحس
ولا نال منه العس
كفا بكف هششنا الجهال
وما كلت مطرقتنا
ولا تهشمت منا مناجل
ها أنت كما أنت
توهجت منك وفيك القناديل.
ها نحن معا نستعرض رتل المشاعل.
مشعلا مشعلا
و تقف لك تبجيلا
عقول أضأتها
ها نحن و القلب ربيع أخضر
والإيقاع شفيف جميل
ها نحن نعد أسراب العنادل،
ندوب المراحل،
وما اندمل فينا الأمل
وما تعافى منا الحب ولا مل
ها نحن معا كما لمعنا في مرايا القلب أول خفقة
أول طرقة حب
جهة الشعب
تقدح من أعيننا الشهب
وها هنا في الروح شغف
اغاريد وزغاريد
ورصاص من حروف و قصائد
و رسائل ونداء وعناد
يا رفيق نبضي الشعبي
كم كحلنا عيون البلاد ولازلنا .
كم أعددناها لأعراس الحرية
و خصبناها بكروم الفؤاد.
ها قد كبر التلاميذ.
من كل فج يحجون إليك:،
هذا قلبك الذي تبرعت به لنا
نحافظ على الكرامة كما نحتها بالمهج ذات حصة
على اللوح.
وكما علمتنا ، ها نحن نحك صخر روح الفجر
بفخر.
يا رفيق نهاري وليلي، صباحاتي وأماسي.
كم وقفنا معا
و بين انامك طبشور عز ساطع يومض .
إقدام ينبض.
وأقدام أرواحنا على شفرات ناعمات .. هزات
الكوابيس والخشيات المتواليات تستيقظ!
وقد غفا المخبر وسراق الوطن على نوافذ بيتنا
والعتبات.
ونحن نتوسد وصايا الخطابي السامقات.
وكلما ارتجفتُ أوقدتَ صدرك بدرا دافئا
وقلت اعبري أنت والبلاد
بأمان...
يا رفيق خافقي
دونك والشعب الأبي الخواء يعوي ها هنا
لا صدى ها هنا
سوى صوتك صوت الشعب.
في لجة العمه المعمم .... يتلمس العلياء.
طنجة 2024/7.

سألني أحد الظرفاء: "ما الأمانة"؟

نورالدين موعابيد

كثيرا ما اطمأننّا ونحن نقول/نسمع/نقرأ و نكتب مفاهيم وقر في صدورنا أننا ألممنا بها و تمثلناها تمثلا شاملا،محيطا ،لا يفوته حتى ما تقذى به العينُ..إلا أن صرح ذلك الاطمئنان لا يلبث أن يتهافت،و يتهاوى مستسلما للمساءلة،لاسيما أن ثنائية:الهدم/البناء حاضرة تضرب أطنابها في التفكير المعاصر وفق ما سمّاه Eco» مراجعة المرجعيات».وعندي أن»الغموض الواضح»،و «الوضوح الغامض» يؤثثان تاريخ الأفكار.

الأمانة لغة هي الوديعة،وفلان أمين أي وفيّ،لا يتطاول على حق «الآخر»،و الأمن ضد الخوف،و الأمانة ضد الخيانة..والإيمان ضد الكفر،وهو التصديق،ضد التكذيب..والوفاء قيمة خلقية الأصل،موجبة لذلك اعتبروا الخل الوفيّ أحد الثالوث المستحيل(+الغول،و العنقاء).ومن الأمثال السائرة قولهم:»أوفى من السموأل»،السموأل الذي حافظ على ما أودعه امرؤ القيس من دروع حتى بعد أن رأى ابنه يُذبح،بأم عينه،حين خُيّر بين أن يسلم الدروع غير (بفتح الراء)،أو يُذبح ابنه،فاختار التزام الأمانة،قائلا»((ليس إلى دفع الدروع سبيل،فاصنع ما أنت صانع.))،و هو ما يؤكد سلطة الرأسمال السوسيوثقافيّ،الرمزية؛إذ الظاهرة الاجتماعية قسرية،إكراهية،تلفظ من يحاول التمرد عليها.

أمّا في اصطلاح حقوق الإنسان و المواثيق الدولية فإن»الحق في الأمن»معناه الاطمئنان،و اللاخوف..والقدرة على مواجهة الأحداث و المواقف دون اضطراب،كما أن الأمن مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية و الرفاهية الاجتماعية،و بذلك فإن انعدام الأمن يكون نتيجة الجوع و الفقر والخوف والظلم و اضطراب الحالة الذهنية لدى الفرد والجماعة على السواء.والرغبة في تحقيق الأمن تعني رغبة الفرد في أن يشعر بالسلام واحترام الآخرين....»،واضح من هذا النص المجتزإ أن الأمن وضعيّ،بل إنه حق وليس امتيازا،و لذلك فهو يُقدرُ الأمن على الفاعلية،و يمكّنه من «مواجهة الأحداث و المواقف «مواجهة مؤمّنة ضد الخطل(الطاء قبل اللام)،و الارتباك،و أنت ترى ،أيها القارئ الأريب،كيف ربط ميثاق حقوق الإنسان،هذه الحقوق المتسمة بالشمولية و الكونية في مختلف أجيالها،الأمن ب»التنمية و الرفاهية الاجتماعية»،ربطا جدليا،أما إذا انفرط هذا العقد،فإن المآسي سرعان ما تطفو على السطح من قبيل الجوع،و الفقر،و الخوف،و الظلم ممّا يؤثر،لا محالة،في السلوكات و البنى الذهنية،الفردية والجمعية .

ويكاد الحق المدنيّ:»الحق في الأمن»يحدد مواصفات الأمن،و معايير تقويمه،فإذا هو مسالم يعزز الآخر و يوقره استنادا إلى المادة المعروفة(يولد الناسُ جميعُهم أحرارا متساوين في الكرامة و الحقوق.)،ومتى توفرت هذه القيم انقاد»الحق في الاعتراف»،الذي يفعّله المجتمعُ منتصفا من يحترم حقوق الإنسان،و من ثمة تسود الثقة. و»الأمانة العامة» ركن من أركان مجلس الأمن..يرأسه(الركن)الأمين العامّ طوال خمس سنوات،تقبل التجديد.وهي تخدم أجهزة الأمم المتحدة،الرئيسة(بفتح السين)،فتدبر البرامج و السياسات التي تسطرها هذه الأمم..و نقرأ ،أيضا،في الأدبيات السياسية ،الحزبية مفهوم»الأمين العام،وهو المشرف على تسيير أشغال الحزب،اليومية،و القرارات والمستويات التنظيمية،لأنه يمثل الحزب لدى الجمعيات الرسمية والقضائية،وغيرها.. (الإعلام،رئاسة الوفود،حضور المؤتمرات و الاجتماعات المركزية و الإدارية..إنه بإيجاز رئيس الحزب.و غالبا ما تسند مالية الحزب(أو أيّ تنظيم..)إلى أمين،يسمّى :»أمين المال».

ومن إشكالات الأمانة في المجتمعات اللاديموقراطية تغييبُ الشفافية التعاقدية،و الافتقار إلى «الحكامة الجيدة»،و إقبار :مبدإ المحاسبة ،و مبدإ المساءلة.والأنكى مصادرة أحد مبادئ حقوق الإنسان:»عدم الإفلات من العقاب»،و الاقتصار على»عفا الله عمّا سلف». و من اقتضاءات البحوث المنهجية «الأمانة العلمية»،ملخصها أن ينسب الباحث الآراء و الأفكار و المواقف إلى أصحابها و إلا اعتبر ذلك السلوك «سرقة أدبية»،يُتابع فيها الباحث حسب «حقوق المؤلف»،و كان القدامى قد رصدوا ظاهرة الانتحال،و السرقات الشعرية،التي دافع عن نفسه أبو الطيب ،حين اتهم بها،بقوله:»ربما وقع الحافر موقع الحافر.»،بل إن التوثيق أضحى مهارة لها محدداتها و شروطها.وحتى يدرأ أحدهم ملابسة التناص السرقة الأدبية،تفطن إلى تمييز «التناص» ،و «التلاص».

• من الأمانة إلى الخيانة(العراق أنموذجا):

قبل أن أختم بتحوّل الأمانة إلى خيانة في بلاد الرافدين،بلاد ملحمة جلجامش،لا يفوتني ما قاله مُعمّم أزهريّ،متشدد،حين سُئل عن انحيازه إلى أحد الخندقين:أ إلى الخندق الناصريّ،أم إلى خندق بني صهيون؟،قال إنه سيختار الانحياز إلى إسرائيل حتى يواجه المد الشيوعيّ،و الواقع أن نظام جمال عبد الناصر لم يك شيوعيا البتة.!!!.. يوضح د.ماجد السامرائيّ تحول الأمانة إلى خيانة في العراق ،فيقول:((..عالم الخيانة يتجدد،تجسدت الخيانة الكبرى في العراق لتسهيل مهمة المحتلين(أمريكا و بريطانيا)،والدفاع عن حالة الاحتلال دون أي اعتبار وطنيّ تعاملت به شعوب الإنسانية جمعاء.الخونة والغادرون من العراقيين ابتهجوا بالمحتل إلى درجة أنهم أرادوا جعل يوم سقوط بغداد في التاسع من أبريل2003 ،يوم عيد وطنيّ للعراق..))(حينما تكون الخيانة لعبة سياسية.صحيفة العرب.30 يناير 2018.) والواقع أن المجتمعات العربية مجتمعات المفارقات بامتياز،يعسر فيها حضور العقل الناقد،إن لم أقل يتعذر.!!!!! كانت السطور السابقة هي ما عنّ لي جوابا عن سؤال ذلك اللطيف.

غشت 2024.

لحسن مومـوش :

يعاني متقاعدو/ات المغرب من عدم الاعتراف وهدر الكرامة والتهميش والإقصاء من الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات

تقديم

عجز النظام المغربي في تجاوز أزمته البنيوية وفي مخططاته الإصلاحية ، ولا زالت الدولة المغربية تلجأ إلى تحميل تبعات وفواتير فشله للطبقات العاملة وعموم الموظفين والشغيلة والمتقاعدين.
ولملامسة هذا الهجوم الطبقي الذي يطال حقوق المتقاعدين، تستضيف جريدة النهج الديمقراطي ، الرفيق لحسن مومـوش الكاتب العام الوطني لاتحاد متقاعدي ومتقاعدات التعليم بالمغرب المرتبط بالجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي-.

■ نعرف أن الدولة قامت بما يسمى «إصلاحا» لأنظمة التقاعد سنة 2017، نتج عنه ضرب عدة مكتسبات، والآن هناك عودة لمراجعتها من جديد، ما هي أسباب وخلفيات هذه «الإصلاحات»؟ وما هي نتائجها الملموسة على الموظفين والمأجورين وعلى المتقاعدين والمقبلين على التقاعد؟

● **في البدء لا بد من التذكير أن المعاشات التقاعدية هي انتصار تاريخي للطبقة العاملة تحققت بالتضحيات الجسيمة والنضالات المستميتة، ومنذ عام 1948 أصبحت أحد حقوق الإنسان الأساسية كما نصت عليه المادة 1-25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان العيش بكرامة في المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان إذا كانت ذات مستوى كاف.**

وبما أن الأزمات الاقتصادية تلاحق العالم الرأسمالي، فإن الحكومات ومعها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخاصة، من بين ما تعمل لمواجهتها، تلجأ إلى سن سياسات تمكنها من وضع اليد على مدخرات صناديق التقاعد عن طريق خوصصة صناديق التقاعد العامة لتقديمها إلى البنوك الخاصة...

بالنسبة للمغرب، وبحكم طبيعة اقتصاده التبعي للخارج، فإنه يبقى رهين انصياعه التام لسياسات وإملاءات الدائنين والمؤسسات المالية الدولية لخدمة للمديونية وحماية مصالح الرأسمال الأجنبي والمحلي، وبالتالي سنت الحكومات المتعاقبة تشريعات تراجعية لاشعبية ومررت مخططات رجعية تصفوية تمهد الطريق لتتخلى الدولة المغربية عن مسؤولياتها الاجتماعية الأساسية من خلال تفكيك القطاع العام وخوصصته وتسليع الخدمات العمومية وتحرير الأسعار إلى غير ذلك.

ومن بين القطاعات العمومية التي تسيل لعاب المؤسسات المالية صناديق التقاعد، لما تتوفر عليه من مدخرات مالية، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على إعادة هيكلتها تحت مسميات «الإصلاح»، فجندت كل إمكانياتها لتهويل أزمة هذه الصناديق وضرورة التدخل لحمايتها من مخاطر الإفلاس التي تتهددها جراء العجز المالي ونفاذ المدخرات والاحتياطات والودائع.. بما سيؤدي إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها...

سنة 2016 ستطرح حكومة بنكيران خطة «لإصلاح أنظمة التقاعد» عرفت رفضا قويا قبل إقرارها، تمثلت في وصفة ما سمي بالإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد المرتكز على الثلاثي المشؤوم: عمل أكثر من خلال الرفع من سن التقاعد إلى 63 سنة، والزيادة في نسبة الاقتطاعات، والنقص في المعاش من خلال خفض نسبة الاستفادة إلى 2٪ بدل 2،5 ٪ باعتماد معدل الأجرة عن السنوات الثمانية الأخيرة بدل الأجرة الأخيرة، يعني: (اعمل أكثر، ساهم أكثر ولكن استفد أقل).

ومرة أخرى، تعيد الحكومة الحالية طرح «إصلاح جديد لأنظمة التقاعد»، لأن «الإصلاح السابق» كان بدون جدوى، فقد أجّل الأزمة فقط إلى حين، معلنة أن الصندوق المغربي للتقاعد ستنفذ احتياطاته في سنة 2028، وأموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدورها قريبة من النفاذ، أما بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فلازال يتوفر على احتياطات وهي غير مهددة بالنفاذ...

فبذل اعتماد إصلاح شمولي، تسعى الحكومة إلى تطبيق «إصلاح مقياسي» آخر، رغم عدم جدوى «الإصلاح» السابق، يتمثل في الرفع من السن، والزيادة في نسبة الاقتطاعات والنقص في المعاش بتسقيفه هذه المرة، من خلال احتساب أجور الموظفين والأجراء في القطاع الخاص منذ توظيفهم، وقسمتها على عدد السنوات للحصول على معدل الأجر الذي سيحتسب على أساسه التقاعد، والنتيجة أن لا يتجاوز التقاعد الأساسي مرتين الحد الأدنى للأجور، يعني حوالي 6.000 درهم، وتسقيف التقاعد التكميلي في 80% من معدل الأجور منذ بداية التوظيف.

إنها سرقة مكتملة الأوصاف وليست إصلاحا، ولا يمكن إلا التصدي لهذه المخططات التخريبية التي تستهدف أعمار المنخرطين وجيوبهم ومدخراتهم تحت مسمى «الإصلاح».

لإصلاح صناديق التقاعد وتغطية ما يتهددها من عجز، يتوجب على الدولة المغربية أن تؤدي ما بذمتها من واجبات مساهماتها من سنة 1956 إلى غاية سنة 1996، أي على مدى 40 سنة عندما كان يخضع فيها الصندوق للتسيير المباشر من لدنها والتي تقدر بحوالي 11 مليار درهم، وعليها أن ترجع على الأقل 6 ملايير درهم التي مولت بها عجز نظام المعاشات العسكرية من المعاشات المدنية، و3 ملايير درهم التي حولتها لشراء التلقيح ضد كورونا، ودون الحديث عن إخضاع نظام الصندوق المغربي للتقاعد للتساوي مع باقي الصناديق الأخرى من حيث الاقتطاعات الموجهة للدولة والاقتطاع الذي يساهم به الموظف والمتمثل في الثلث، وكذا عن حرمانه من مجموع المساهمات التي كان سيؤديها المشتركون الذين استفادوا من المغادرة الطوعية...

وإن أرادت الدولة فعلا أن نصدّق أن لها رغبة أكيدة في حل أزمة هذه الصناديق، فعليها الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وعدم الدفع في اتجاه خوصصة الصناديق التقاعدية، كما عليها كذلك تحمل مسؤوليتها فيما يخص مراقبة ومحاسبة المتورطين في نهب أموال هذه الصناديق واسترجاع ملايير الدراهم التي تم اختلاسها...

■ بصفتكم كاتبا وطنيا لاتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب التابع لل FNE، كيف تفسرون هذا التهميش والإقصاء الذي يستهدف هذه الفئة الاجتماعية في نتائج الحوارات القطاعية وفي نتائج الحوار الاجتماعي للموسم الفارط (اتفاق 26 دجنبر 2023 مع النقابات التعليمية واتفاق الحوار الاجتماعي ل 2024)؟

● **يعاني متقاعدو/ات المغرب من عدم الاعتراف وهدر الكرامة والتهميش والإقصاء من الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات، حيث غابت أية إشارة إليهم من نتائج الاتفاقات التي تم الوصول إليها، سواء الحوار القطاعي مع النقابات التعليمية أو الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية، حيث ظلت معاشات المتقاعدين والمتقاعدات وذوي الحقوق مجمدة رغم ما عرفته كل المواد الأساسية والاستهلاكية من غلاء غير مسبوق وارتفاع في أسعارها مما يعمق تردي أوضاعهم المادية والاجتماعية والصحية ويكرس إقصاءهم والتنكر لما قدموه من تضحيات جسان لهذا المجتمع، وكذلك يبرز غياب الإرادة السياسية لحكومة تشدد هجومها الطبقي الممنهج وتوجهها الرأسمالي المتوحش، في الإقرار بثقافة الاعتراف دون تمييز بين المواطنات والمواطنات وإرساء العدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم لجميع فئات المجتمع، فيما تتبجح عبر وسائل الإعلام المختلفة بوضعها لأسس الدولة الاجتماعية،**

■ لقد نظمتم وقفة مهمة أمام مقر البرلمان بالرباط، يوم 1 أكتوبر 2024، بالنسبة لقطاعكم كيف يمكنكم فرض مطالبكم في ظل توزع هذه الفئة على عدة نقابات وجمعيات؟ وكيف يمكن توحيد مطالبها وأساليبها النضالية ومرافعاتها لحماية حقوقها وكرامتها؟

● **مباشرة بعد عقد اتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب UREM التابع للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي مؤتمره الوطني الثاني يومي 24 و25 يونيو 2024، راسل رئيس الحكومة ووزير التربية الوطنية ومدراء صناديق التقاعد ومؤسسات الحماية الاجتماعية في شأن الملف المطلبي الذي صودق عليه في المؤتمر الوطني، وبحكم أن اتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب هو منضوي في الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات UIS P&R التابع للاتحاد الدولي للنقابات FSM، الاتحاد النقابي الدولي الوحيد الذي ينظم المتقاعدين/ات، والذي قرر جعل يوم 1 أكتوبر 2024 يوما دوليا لاحتجاج المتقاعدين/ات، فقد قررنا كـ UREM الانخراط في هذا اليوم الذي يصادف اليوم الدولي للمسنين (أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991) وبادرنا إلى دعوة كل تنظيمات وجمعيات المتقاعدين لعقد لقاء تنسيقي يوم 18شتنبر 2024 بمقر الجامعة FNE بالرباط التأمت خلاله 11 هيئة وجمعية وشكلت الشبكة المغربية لهيآت المتقاعدين التي اعتبرت اليوم الاحتجاجي الوطني 1 أكتوبر 2024 الممركز بالرباط انطلاقة للعمل الوحدوي والنضال على الملف المطلبي المشترك والفئوي.**

كان اليوم الاحتجاجي الوطني للمتقاعدين/ات وذوي الحقوق يوما تاريخيا ناجحا بكل المقاييس وعبر عن القوة النضالية الكامنة لذا المتقاعدين/ات وفتحت أمامهم الآفاق لتكسير نمطية التفكير السلبية السائدة وسطهم بأن فترة التقاعد ليست نهاية الحياة بل هي حياة أخرى يجب أن نحياها بكرامتنا وبتوفير كل مستلزماتها الضرورية من تغطية اجتماعية وصحية وترفيه إلى غير ذلك.

إن إيماننا المبدئي بالوحدة وتوحيد النضالات تعتبر من أسس عملنا النقابي الكفيلة بصون كرامتنا وانتزاع حقوقنا ومطالبنا والدفاع عن المكتسبات التاريخية التي ما فتئت كل الحكومات المتعاقبة تعمل على تصفيتها، هذا هو توجهنا، ولنا خير مثال التنسيق الوطني لقطاع التعليم الذي قاد حراكا تعليميا قويا الموسم الماضي، وبفضله تم إسقاط ما سمي آنذاك نظام المآسي وتوجه باتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 التي جاءت بمكتسبات عديدة.

والدعوة موجهة من هذا المنبر لجميع هيآت وجمعيات المتقاعدين/ات إلى الانضمام للشبكة المغربية لهيآت المتقاعدين لتعزيز هذا التكتل الوحدوي بما يمكن من خلق موازين قوى كفيلة بفرض المطالب وانتزاع الحقوق وصون الكرامة

وضمان العيش الكريم

■ ما رأيكم في إعلان مفاجأة بداية الموسم الدراسي لدمج CNOPS مع CNSS؟ وما خلفية ذلك؟

● **إن تنزيل مشروع قانون 54/23 القاضي بإدماج CNOPS مع CNSS يستهدف محو CNOPS الذي قدم خدمات خلال 70 سنة، وبالتالي التضحية بصحة المؤمنين ومستخدمي الكنوبس والتعاضديات المرتبطة بها، مشروع تم إنزاله بغتة دون أي تشاور أو حوار قبلي لتقييم على الأقل النتائج المترتبة عنه. ولقد سبقه هذا المشروع نسخ مرسوم قانون 2.18.781 بتاريخ 10 أكتوبر 2018 الخاص بالصندوق المغربي للتأمين الصحي باعتباره مؤسسة عمومية أتت كتصحيح للوضع القانوني لـ CNOPS الذي يعتبر فدرالية تجمع التعاضديات. والسؤال الذي يجب طرحه هو مدى قدرة تحمل CNSS التي تدبر 4 أنظمة رغم محدودية قدراتها؟ إن الخلفية المتحكمة في هذا الدمج هو البطء الذي يعرفه تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية خاصة على المستوى المادي... إن مشروع الدمج عرف منذ طرحه الرفض المطلق من طرف النقابات والتعاضديات والمستخدمين والمنخرطين، مما عجل بسحبه على الأقل الآن.**

■ ما هي الرسائل الأساسية التي ترغبون في توجيهها للمتقاعدين بصفة عامة ومتقاعدي التعليم بصفة خاصة في هذه الظرفية التي يسود فيها القلق والتوتر وسط هذه الفئة ووسط المقبلين على التقاعد؟

● **رسالتي تتمثل في المثل التالي، «ما حك جلدك من ظفرك» للحصول على ظروف معيشية أفضل، وهذا لن يتأتى سوى بالإيمان بالحقوق الأساسية والنضال المستميت من أجل انتزاعها عبر الانخراط الواعي والمنظم في التنظيمات الديمقراطية المناضلة التي تؤمن بوحدة النضال والتضامن والمصير المشترك، وكما نقول في اتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب، تقاعدنا عن العمل ولم نتقاعد عن النضال.**

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الذكرى الأولى لطوفان الاقصى

معركة طوفان الأقصى نقطة تَحوّل استراتيجية في نضالنا والمقاومة لن تنكسر

في الذكرى السنوية الأولى لملحمة عبور السابع من أكتوبر(معركة طوفان الأقصى) نستذكر بفخر وإجلال هذا الحدث الاستثنائي في مسيرة نضال شعبنا الفلسطيني، حيث جسدت تلك اللحظة إرادة المقاومة الصلبة في مواجهة الاحتلال الغاشم؛ فهذه المعركة كانت بمثابة تحوّل استراتيجي في مجرى الصراع، كاشفة عن ضعف العدو وهشاشته وعن تصدّع منظومة ردعه العسكرية، مما عمّق أزماته الداخلية.

تمكن مئات من مقاتلي المقاومة في هذا اليوم المجيد من العام الماضي من إلحاق هزيمة نكراء بفرقة غزة، واستطاعوا خلال ساعات السيطرة على أجزاء واسعة من أراضينا المحتلة، والعودة بمئات الأسرى من الجنود والضباط.

وفي مواجهة العدوان الصهيوني الشامل على مدار العام المنصرم، تمكنت المقاومة من تنفيذ عمليات نوعية شلت قدرة العدو العسكرية وأربكت قيادته، التي توهمت بأنها قادرة على القضاء على المقاومة في غضون أسابيع قليلة، وقد تكبّد الاحتلال خلال المناورات البرية خسائر فادحة في الأرواح والآليات، رغم اتباعه سياسة الأرض المحروقة، واستمرت المقاومة بقصف المدن والمستوطنات الإسرائيلية بالصواريخ، ضاربة العمق الصهيوني.

تجلت وحدة الساحات بين فصائل محور المقاومة، من فلسطين ولبنان واليمن والعراق، بمشاركة فعالة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي ساهمت في استنزاف العدو وتطوير معادلة الردع باستخدام الصواريخ والطائرات المسيرة لضرب العمق الصهيوني، مما عزز حضور المقاومة على الساحة الإقليمية.

على الصعيد السياسي والدولي، وجد الكيان الصهيوني نفسه في عزلة غير مسبوقة، مع تصاعد موجات الاحتجاجات العالمية ضد جرائمه الوحشية، فيما أصدرت محكمة العدل الدولية قرارات تدين جرائم الاحتلال، برغم القيود التي تعوق عمل تلك المحاكم بفعل ضغوطات الإدارة الأمريكية، كما تصاعدت الضغوط الدولية على الكيان في المحافل الدولية، وعلا الصوت الفلسطيني في مواجهة الأكاذيب الصهيونية، مما أدى إلى احتجاجات عالمية غير مسبوقة، خاصة في الجامعات حول العالم.

قدّم شعبنا ومقاومتنا تضحيات جسيمة على مدار عام تجاوزت مئات الألوف من الشهداء والمصابين والمفقودين والأسرى، حيث توسع الصراع من قطاع غزة إلى الضفة ثم إلى لبنان.

وارتقى في هذه المعركة قادة كبار، في مقدمتهم الشهيد القائد سيد الشهداء حسن نصرالله، والقائد الرمز إسماعيل هنية، والقائد صالح العاروري، وكوكبة طويلة من قادة وكوادر الجبهة الشعبية وعلى رأسهم الرفيق نضال عبد العال، عضو المكتب السياسي ومسؤول الدائرة الأمنية والعسكرية.

شهدت غزة والضفة تدميراً واسعاً للبنية التحتية بفعل القصف الصهيوني الوحشي وغير المسبوق في أي صراع أو حروب سابقة، مما أدى إلى معاناة مئات الآلاف من المهجرين قسراً، بالإضافة إلى ارتكاب الاحتلال لجرائم وحشية غير مسبوقة بحق المدنيين، من قصف المشافي والمدارس إلى تدمير المرافق الحيوية ومنع وصول المساعدات الإنسانية، فضلا عن استهداف الصحفيين في مسعاه للإبادة والتهجير.

ورغم محاولات العدو لتهجير أهلنا في غزة والضفة، إلا أن صمود الشعب والمقاومة أفشل هذه المخططات، ولم يستطع العدو تحقيق أهدافه في القضاء على المقاومة أو استعادة الأسرى.

كما تمكنت المقاومة من تعويض خسائرها القيادية، والسيطرة على زمام المعركة، في حين أثبتت الضفة الغربية أنها عنصر رئيسي في معادلة الصراع بتصاعد المقاومة المسلحة فيها.

وعليه، يؤكد المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذه المناسبة على النقاط التالية:

1.معركة طوفان الأقصى شكّلت نقطة تحول استراتيجية في تاريخ المقاومة الفلسطينية، وستظل دروسها وعبرها تدرس في الأكاديميات العسكرية، سواء في التخطيط أو التنفيذ.

2.فشل العدو في تحقيق أهدافه المعلنة، وأبرزها القضاء على المقاومة واستعادة الأسرى، واستمر في حالة تخبط وهزيمة في غزة والضفة ولبنان.

3.أثبتت المقاومة قدرتها على الصمود، وتمكنت من تعويض قياداتها وتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية.

4.تواصل المقاومة تمسكها بمطالبها الأساسية: الانسحاب الكامل من غزة، وقف العدوان، عودة النازحين، إعادة الإعمار، ورفع الحصار بشكل كامل.

5.التأكيد على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية،وصياغة استراتيجية مقاومة شاملة لمواجهة التحديات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال.

6.تصاعد المقاومة المسلحة في الضفة الغربية يشكل خياراً إستراتيجياً لفصائل المقاومة، ويعد عنصراً أساسياً في معادلة الصراع.

7.الجماهير العربية مطالبة بتولي زمام المبادرة لمواجهة سياسات الأنظمة الرجعية، ووقف التطبيع، والخروج إلى الشوارع دعماً لفلسطين والمقاومة.8.تصاعد التحركات الجماهيرية العالمية يجب أن يستمر بقوة أكبر، لفضح جرائم الاحتلال وإدانة الدعم الغربي والأمريكي للعدوان الإسرائيلي.

في الختام، نؤكد، باسم فصائل ومحور المقاومة، عهدنا لشعبنا وأمتنا ولأحرار العالم، بأن المقاومة ستظل مشتعلة ولن تنطفئ حتى دحر العدوان وتحرير فلسطين. إن النصر حتمي طالما بقيت إرادة شعبنا صلبة وعزيمته لا تلين.

المجد للشهداء، الحرية للأسرى، والنصر قادم لا محالة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المكتب السياسي
السابع من أكتوبر/تشرين أول 2024 –

حدث الأسبوع

في الحراك التعليمي ودروسه بمناسبة الذكرى الأولى لانطلاقه

ب. الحسين

انطلق الحراك التعليمي يوم 5 أكتوبر 2023 (العالمي للمدرس) بعد أن غامرت الحكومة بإخراج «نظام أساسي» على مقاسها، خصوصا وأنها توهمت أنها قد ربحت شركاء نقابيين بتوقيع «اتفاق 14 يناير 2023» ب صفر درهم.

استمر الحراك التعليمي ،الغير مسبوق، لمدة 3 أشهر تقريبا انتهى بعقد اتفاقين الأول مع الرباعي النقابي ولم يفي بكامل الغرض (اتفاق 10 دجنبر 2023) والثاني مع الخماسي النقابي وأضاف مكتسبات إضافية (اتفاق 26 دجنبر 2023).

فما هي دروس هذا الحراك، ونحن في ذكراه الأولى وقضايا ومشاكل المنظومة التعليمية مستمرة ومعقدة الأوجه؟:

1) درس الوحدة النضالية: أن القوة في الوحدة وليس في التشتيت، وأن «فرق تسد» هو منطق رجعي على العمال والمأجورين والكادحين أن لا يقعوا في شباكه وأن يقاوموه، وأن الوحدة النضالية هي الأساس لتحقيق باقي أشكال الوحدة الأخرى ومنها الوحدة التنظيمية كأفق استراتيجي.

2) درس التنظيم 1: أن القوة في التنظيم المناضل وليس في غياب التنظيم، «فمن لا تنظيم له لا قوة له ولا قوة له لا حقوق له ومن لا حقوق له لا كرامة له»، هذا الشعار الذي طوره الماركسيون في الحركة النقابية المناضلة يجب بشكل دقيق على ما يجب على الشغيلة التعليمية اعتباره ملاذها لحماية المكتسبات وللدفاع عن الحقوق الشغلية وعن التعليم العمومي.

3) درس التنظيم2: أن التنظيم له عدة تسميات (النقابة، التنسيقية...) لكن ما يجب استيعابه هو التمايز بين هذه الأشكال التنظيمية فالنقابة تنظيمات قارة مستمرة في الزمن مطالبها تتميز بالشمولية حتى وهي تطالب بمطالب فئوية، يؤطرها القانون الدولي للعمل ويؤطرها القانون المحلي على علاته القائمة أو القادمة.

النقابة لازمة للفعل النضالي لأنها هي التنظيم الاستراتيجي بغض النظر عن سلبيات بعض أوجه العمل النقابي المعروفة، ولذا يجب أن يتحول الانخراط في العمل النقابي من « فرض كفاية» على كل عامل أو مأجور إلى «فرض عين» لأن الأصل في العمل النقابي الديمقراطي القوي هو «التمثيلية» وليس «الإنابة» أما التنسيقية فدورها محدود مطلبيا من جهة ومحدود زمنيا من جهة أخرى فما أن يتحقق مطلب الفئة حتى تتفكك التنسيقية موضوعيا. أكيد أن التنسيقيات لها دور تعبوي سريع وأحدثت أصلا لسد الثغرات في العمل النقابي القائم لكن التنسيقيات بدون التزام نقابي تكون معرضة للعديد من الانحرافات يمينا ويسارا.

4) درس التضامن: لقد عملت الحكومة /الدولة على الانتقام من الحراك عبر توقيف العديد من نساء ورجال التعليم وإحالتهم على المجالس التأديبية (أزيد من 500 موقوف) رغم أن الأغلبية عادت إلى فصولها الدراسية، فلقد كان وراء ذلك مخطط لقتل روح الحراك حتى لا يتجدد خصوصا وأن مسلسل المخططات التراجعية لا يزال مستمرا في العمل على تكبيل الحق في الاضراب، وضرب مكتسبات التقاعد. لقد أبانت الشغيلة التعليمية على قدرة جيدة على إدارة عملية التضامن وقد نجحت في ذلك إلى حد محترم.

5) درس الحرب النفسية: لقد تجندت بعض الأقلام لاتهام هذه الفئة الاجتماعية ب«هدر الزمن المدرسي» وبالانتهازية» و«الجري وراء المطالب المادية» و حتى «الفساد «... خلال وبعد الحراك التعليمي، ولقد كان وقع هذه الاتهامات قاسيا خصوصا وأن طلائع النضال التعليمي لا زالت لم تلملم جراح العقوبات والتوقيفات التي تعرضت لها، وللأسف انخرط حتى بعض المحسوبين على النضال في هذه الجوقة المتخصصة في الإحباط.

أكيد أنه لا يخلو قطاع ما من بعض الظواهر المرضية لكن أن تستهدف الشغيلة التعليمية وهي في أوج نضالها ومعاناتها فهو تكريس لمخطط التيئيس من محاولة جعل الحراك التعليمي نموذجا للتقليد والتطوير وخصوصا اللحظات المضيئة منه.

6) درس الفرز بين النقد العلمي والاستهداف: أكيد أن نقد الحراك ضروري لتطويره لكن استهدافه باستهداف «الشغيلة التعليمية» هو مخطط للعدو الطبقي لا ينبغي السقوط في شركه من طرف أي كان وخصوصا من طرف المحسوبين على الحركة التقدمية المناضلة.

7) درس الاستمرارية: لا تزال الشغيلة التعليمية تضم طلائع النضال المجتمعي رغم كل شيء ولهذا بالضبط يتم استهدافها مرارا وعلى كافة الأصعدة، وهذه الطلائع هي مصدر اعتزاز للحركة التقدمية في المجتمع.

السودان: من أجل وقف الحرب واستعادة الديمقراطية

■ كلمة الميدان.
الأحد 6 اكتوبر 2024

في ظل ازدياد حدة التناقضات على المستويين العالمي والإقليمي، وانفجار المواجهات العسكرية في أوكرانيا، وما جرى في السودان وبعده من حرب الإبادة في غزة والقتل والاعتقال، ومحاولات الاحتلال من جديد في الضفة الغربية، ودخول جيش النظام الصهيوني إلى لبنان بعد التمهيد لذلك بغارات مستمرة واغتيال قيادات حزب الله.

كل ذلك يجري أمام أعين وسمع المجتمعين الدولي والإقليمي. دخول حلف الناتو طرفًا مباشرًا في مواجهة التدخل الروسي في أوكرانيا قد يقود إلى حرب أو مواجهة نووية. يحتل العدوان الصهيوني المدعوم من الإدارة الأمريكية صدارة أحداث العالم، ويساعد في استمراره الصمت العربي الرسمي. حرب السودان تدخل شهرها الثامن عشر ولا أمل قريب في إيقافها.

استمرار الحروب في هذه المناطق المتفرقة هو علامة خطيرة لتدهور العلاقات الدولية واحتمالات الوصول إلى حافة حرب عالمية ثالثة. هذا الطوفان نحو الهاوية يجب أن يتوقف، وهو الواجب المقدم أمام الشعوب وطلائعها الثورية والحية.

فالحرب في بلادنا، رغم تداعياتها الكارثية، تُبلور المواقف وتُحدد المواقع وتزداد التناقضات وضوحًا. السودان يسير بخطى متسارعة نحو خطين متوازيين: بين قوى الحرب اللعينة بطرفيها وبين غالبية أبناء وبنات شعبنا الداعين لوقفها. فرغم عمليات النزوح المستمرة واللجوء وآلاف الضحايا من قتلى وجرحى ومرضى، إلا أن من بقوا داخل البلاد يقفون ضد الحرب وضد القوى التي أشعلتها – داخليًا وخارجيًا.

قد تستمر الحرب، لكن تاريخ الإنسانية وتجاربنا تؤكد أن كافة الحروب تنتهي على طاولة المفاوضات، وأن مقاومة الشعوب هي التي تملك مفتاح النصر في النهاية. فالحرب الحالية لن تكون حلًا، لذا من داخل المقاومة في شكلها الجنيني سيخرج المارد لهزيمة مؤامرة الحرب وانتزاع حق الحياة وبناء البلاد من جديد.

إن اقتطاع أجزاء من السودان وتحويل البلاد إلى دويلات صغيرة متناحرة هو هدف المؤامرة التي تشنها الدول الكبرى بمساعدة عملائها الإقليميين والمحليين. السودان الموحد مستقل القرار هو المهدد الأساسي لتلك القوى.

رغم الردة الكاملة في المنطقة، وخاصة في الجزء العربي منها، تتصاعد الأصوات الثورية والديمقراطية داعية إلى بناء أوسع جبهة للشعوب العربية لدحر العدوان وكبح عدوانية النظام الصهيوني.

هذه الجبهة الجماهيرية العربية تبدأ من كل بلد على حدة وتتقدم حسب إمكانيات القوى الوطنية الديمقراطية، وفي طليعتها الأحزاب الشيوعية.

إن انتصار شعبنا على دعاة الحرب واسترداد المسيرة الديمقراطية هو انتصار لحركة المقاومة الفلسطينية وقوى التغيير الديمقراطي في لبنان وبقية البلدان العربية.

شعبنا الذي يناضل بثبات ضد أعدائه، يمد يده إلى سائر قوى التغيير في المنطقة، عربيًا وإفريقيًا وعالميًا، لبناء عالم يسوده السلام والتعاون بين الشعوب.